جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصاد

تخصص:مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي –الطور الثاني

بعنوان

الأساليب التمويلية للمشاريع الفلاحية في الجزائر

"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" –ورقلة– خلال الفترة (2015-2017)

من إعداد الطالبة: كنزة حارث

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور:نمر محمد الخطيب..... جـامعة قاصدي مربـاح ورقلـة–رئيسا.

الأستاذ: عبد الحفيظ بن ساسي..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة–مشرفا ومقررا.

الدكتور: عبد الكريم بوغزالة..... جـامعة قاصدي مربـاح ورقلة – مناقشا.

السنة الجامعية:2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

تخصص:مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي –الطور الثاني

بعنوان

الأساليب التمويلية للمشاريع الفلاحية في الجزائر

"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" –ورقلة– خلال الفترة (2015-2017)

من إعداد الطالبة: كنزة حارث

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: نمر محمد الخطيب..... جـامعة قاصدي مربـاح ورقلـة–رئيسا.

الأستاذ: عبد الحفيظ بن ساسي..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة–مشرفا ومقررا.

الدكتور: عبد الكريم بوغزالة..... جـامعة قاصدي مربـاح ورقلة – مناقشا.

السنة الجامعية:2018/2017

الاهداء

إلى اقرب الناس من قلبي وأولاهم بحبي...

من وسعتني رحمتهما صغيرا، وأسعدتني صحبتهما كبيرا ...

إلى أمي الغالية وأبي العزيز

ثم إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه إلى أختي الصغيرة ملياء

إلى جميع أحبتي وكل من يحمل لقب حارث...

والى جميع أساتذتي.

كنزة

كلمة شكر

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وبفضله وحده تتحقق جلائل المهمات، وعليه وحده الاتكال في جميع المللمات، وبعد:

انطلاقا من العرفان بالجميل فانه ليسرني وبثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف على هذه المذكرة الأستاذ عبد الحفيظ بن ساسي، الذي مدني من منابع عمله بالكثير والذي ماتوانى يوما على مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدا لله بانه يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يحفظه ويبارك في عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

كما اتقدم بجزيل الشكر الى اساتذتي اعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على ما تكبدوه من عناء في قراءة مذكرتي وإغنائها بملاحظاتهم القيمة.

ولم ولن انسى كل من قدم لي يد المساعدة او حتى اقترح علي المساعدة، وكل من شجعني واهتم لأمري في مسيرتي الدراسية.

الملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي وهذا من خلال إظهار مدى كفاءة آليات البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي، حيث تم إجراء الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر بور قلة خلال الفترة الممتدة من 2015 الى2017، وللإجابة على الإشكالية المطروحة انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ودراسة حالة بالاعتماد على المقابلة الشخصية مع مسؤول مساعد قروض؛ حيث تم معالجة المعطيات باستخدام برنامج الاكسال؛

وفي الأخير توصلنا إلى أن نجاعة آليات القروض البنكية تؤدي إلى فرص اكبر في نجاح القطاع الفلاحي والذي يعتبر احد أهم ركائز الاقتصاد الجزائري الذي يعول عليه لإخراج اقتصادها من دائرة التبعية للمحروقات. .

- **الكلمات المفتاحية:** تمويل بنكي، قطاع فلاحي، بنوك تجارية، قروض بنكية.

RESUME :

- Cette étude vise à savoir le rôle des banques commerciales dans le financement du secteur agricole et en démontrant l'efficacité des mécanismes des banques commerciales dans le financement du secteur agricole, où l'étude a été réalisée en l'absence Banque de développement agricole Port Badr rural au cours de la période de 2015 à 2017, et la réponse au problème à portée de main divisée Dans le deuxième chapitre, nous nous sommes appuyés sur une entrevue personnelle avec un assistant de prêt, les données ont été traitées en utilisant le programme Excel savoir le rôle des banques commerciales dans le financement du secteur agricole et en démontrant l'efficacité des mécanismes des banques commerciales dans le financement du secteur agricole, où l'étude a été réalisée en l'absence Banque de développement agricole Port Badr rural au cours de la période de 2015 à 2017, et la réponse au problème à portée de main divisée Dans le deuxième chapitre, nous nous sommes appuyés sur une entrevue personnelle avec un assistant de prêt, les données ont été traitées en utilisant le programme Excel;
Dans ce dernier, nous avons constaté que l'efficacité des mécanismes de prêts bancaires conduisent à de plus grandes opportunités dans la réussite du secteur agricole, qui est considéré comme l'un des piliers les plus importants de l'économie algérienne, qui repose sur elle pour retirer son économie de la dépendance du circuit de carburant. .

- Mots clés: financement bancaire, secteur agricole, banques commerciales, prêts bancaires.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة لاختصارات والرموز	XI
المقدمة	أ
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للقطاع الفلاحي وآليات تمويله	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول اليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي.	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية.	11
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – ورقلة–	19
المبحث الأول: أسلوب وأدوات الدراسة	20
المبحث الثاني: دراسة التمويل المقدم للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها	22
الخاتمة	33
قائمة المراجع	36
قائمة الملاحق	39
الفهرس	60

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(02-01)	أنواع القروض التي منحت من طرف مديرية بنك BADR لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ لسنة 2015	22
الجدول (02-02)	أنواع القروض التي منحت من طرف مديرية بنك BADR لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ لسنة 2016	24
الجدول (02-03)	أنواع القروض التي منحت من طرف مديرية بنك BADR لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ لسنة 2017	25
الجدول (02-04)	النشاطات الممولة عن طريق قرض " الرفيق"لسنة 2017	26
الجدول (02-05)	النشاطات الممولة عن طريق قرض " التحدي"لسنة 2017	27
الجدول (02-06)	أنواع القروض التي منحت من طرف مديرية بنك BADR لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ لثلاث سنوات(2015-2017).	28

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	الصفحة
الشكل (02-01)	نسب تمويل القروض لسنة 2015	23
الشكل (02-02)	نسب تمويل القروض لسنة 2016	24
الشكل (02-03)	نسب تمويل القروض لسنة 2017	25
الشكل (02-04)	نسب النشاطات الممولة عن طريق قرض الرفيق خلال 2017/12/31	26
الشكل (02-05)	نسب النشاطات الممولة عن طريق قرض الرفيق خلال 2017/12/31	27
الشكل (02-06)	نسب تمويل القطاع الفلاحي وترتيب كفاءة القرض لثلاث سنوات (2015-2017)	28

قائمة الملاحق

العنوان	الصفحة
جداول تفصيلية لمتابعة القرض من 2015الى 2017	38
استمارة تكوين ملف القرض لخمس قروض " التحدي، الرفيق، أنساج، كناك، انجام"	39

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
BADR	Banque de L’agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المقدمة

المقدمة:

إن اقتصاديات الدول النامية تعتمد بدرجة كبيرة على تنويع مصادر مداخيلها من خلال تصدير منتجات مختلفة، لهذا تنتهج هذه الدول عدة سياسات لتمويل مشاريعها في مختلف القطاعات، إذ يعتبر القطاع الفلاحي أهم هذه القطاعات وذلك لدوره المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الاكتفاء الذاتي ، كما يعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة وهي مصدر مهم لتوفير الدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية فهو أداة لكسب الرزق وتوفير الرفاهية الاجتماعية.

والجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الفلاحي، ويعتبر التمويل من أهم الآليات التي تبنتها الدولة لتطوير أنشطة القطاع الفلاحي والاقتصادي والاجتماعي خصوصا بعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث أن الجزائر ساهمت وبشكل كبير ومنذ الاستقلال بالنهوض بالقطاع الفلاحي ودفعه للأمام ليصبح من القطاعات الأساسية، وقد بدا ذلك جليا من خلال جملة من الإصلاحات التي حظي بها هذا القطاع بالإضافة إلى تبني العديد من السياسات والمصادر لدعم التمويل الفلاحي.

ومن هذا المنطلق اعددنا هذا البحث للإجابة على الإشكالية التالية:

- ما مدى كفاءة آليات البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي ؟

- **الأسئلة الفرعية:**

للإحاطة بجوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مامدى سهولة إجراءات الحصول على التمويل للمشروع الفلاحي؟
- ماهي أنواع القروض المتحصل عليها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
- فيما تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي؟
- ما هي القروض الأكثر كفاءة في تمويل القطاع الفلاحي؟

- **الفرضيات:**

- هناك سهولة معتبرة في إجراءات التمويل في البنك؛
- هناك تنوع كبير في القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل؟
- "أنساج" و " التحدي"، هما صيغ القروض الأكثر كفاءة في تمويل القطاع الفلاحي.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- التعرف على أهمية النهوض بالقطاع الفلاحي والمحافظة عليه من خلال تسهيل عمليات تمويله؛
- الاهتمام المتزايد بهذا الاخير باعتباره البديل الذي يساهم في تنمية اقتصاد البلاد،

– اثراء رصيدي المعرفي بأهم القطاعات التي تساهم في اقتصاد الجزائر والعمل على ايجاد حلول تسهل من اليات تمويل هذا الاخير والحد من الصعوبات التي تواجه الفلاح.

– ابراز اهمية القطاع الفلاحي ضمن الاقتصاد الوطني.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى:

- دراسة واقع القطاع الفلاحي واهم مصادر تمويله.
- البحث على مدى كفاءة الصيغ المختلفة للقروض في تمويل القطاع الفلاحي.
- محاولة الربط بين الصيغ الفلاحية لتمويل مشاريع القطاع الفلاحي.
- اثراء المكتبة ببحث عن القطاع الفلاحي واليات تمويله.

- **أهمية الدراسة**

– تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

– أهمية القطاع الفلاحي بالنسبة للدول النامية لاسيما الجزائر.

– الوقوف على القطاع الفلاحي لاسيما الجانب المالي.

– من مشاكل القطاع الفلاحي مشكل التمويل.

– توجه الدولة مؤخرا إلى تشجيع القطاع الفلاحي.

- **أسلوب وأدوات الدراسة:**

– من اجل الإلمام بالموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة، انتهجنا في الدراسة النظرية المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بالتطرق إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة باليات تمويل القطاع الفلاحي والقروض البنكية كما استعملنا أسلوب دراسة حالة من اجل الإجابة على الإشكالية، ولربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية والجداول بالاعتماد على برنامج الاكسال، من خلال دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) –مديرية –ورقلة–

- **حدود الدراسة:**

- **حدود زمانية:**من 2015 الى 2017.
- **حدود مكانية:** مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، – مدينة ورقلة–.

- **صعوبات الدراسة:**

هناك العديد من الصعوبات من بينها:

– صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف البنك وهذا راجع لسرية المهنة

– نقص المعلومات المقدمة حول النشاطات الممولة عن طريق قرض "أنساج" و"كناك" "وانجام"

– قلة توفر المراجع خصوصا الكتب في مجال التمويل الفلاحي.

- **هيكل الدراسة:**

لضمان الاحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة وفصلين وخاتمة.

حيث تم تقسيم البحث الى فصلين الاول نظري والذي يتضمن مبحثين المبحث الاول بعنوان مفاهيم اساسية حول اليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، والذي قسم بدوره الى مطلبين اما المبحث الثاني فتطرقنا الى بعض الدراسات السابقة ومحاولة مقارنتها بالدراسة الحالية.

اما في الفصل الثاني فاتبعنا منهج دراسة حالة والتي اجريت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة والذي حاولنا فيه ايجاد مدى سهولة وتنوع وكفاءة انواع القروض الفلاحية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للقطاع الفلاحي و آليات تمويله

تمهيد:

يعتبر التمويل الفلاحي ضرورة من الضروريات اللازمة لأي قطاع وهو ركيزة من الركائز المهمة لقيام المؤسسة حيث يعتبر من العناصر التي يجب على البنوك التجارية و الفلاحية وضع خطة إستراتيجية له، لان كيفية الحصول عليه ليحقق لنا اكبر العوائد بأقل التكاليف وبدون مخاطرة ليس بالأمر السهل وعليه، فان التمويل الفلاحي أسلوب قيم وهذا لأنه يساهم في مرد ودية النشاط، ويضمن استمرار يته وذلك بالرفع من القدرة الإنتاجية.

كما يعد عنصر فعال وأساسي لمتابعة خطوات الانجاز والمراقبة،حيث يمكن إن يكون عنصر معيق ومعطل لذلك وجب إن يكون هذا الأخير ملما بكل المشاكل المطروحة في القطاع الفلاحي وهذا لضمان مرودية أفضل، وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى الادبيات النظرية والتطبيقية للبنوك التجارية وتمويل القطاع الفلاحي، حيث كان تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول اليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي

يعتبر مفهوم التمويل الفلاحي من المفاهيم الأكثر فعالية داخل الأوساط الريفية نظرا لما يقدمه من خدمات في سبيل الحد من الفقر وتحسين أوضاع صغار الفلاحين المهددين بالابتعاد عن المسار العام لعمليات التنمية السائدة في الأقاليم الريفية، ومن بين أهم العوامل المحفزة لفكرة رفع درجة الحاجة إلى مصادر تمويل أكثر مرد ودية يمكننا ذكر (عولمة الأسواق المالية، تقلب أسعار المنتجات الغذائية، التحولات المستمرة في السياسات الفلاحية، زيادة عدم اليقين بالتغيرات المناخية...) كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى توجه العديد من الدول إلى فكرة الرفع من نشاط المؤسسات المالية نحو تمثيل القطاع الفلاحي غير المستقر من خلال تقديم خدمات مالية مثل الادخار والتحويل والاستئجار والتامين ...الخ. [1]

المطلب الأول: آلية وكيفية منح القروض من قبل البنوك التجارية

تتم عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الاجراءات والمعايير فبمجرد ان تقدم المؤسسة او الزبون طلب القرض فان البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض.

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية:

يمكن تعريف البنوك التجارية – ويطلق عليها أيضا اصطلاح "بنوك الودائع" – بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.

وتعتبر البنوك التجارية أقدم البنوك نشأة، ومن ثم فهي تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي بحكم عددها وحجمها، لذا يشبه أي نظام مصرفي بالهرم الذي يمثل قمته البنك المركزي، بينما تتمثل قاعدته في البنوك التجارية.

تتمثل أهم موارد البنك التجاري في: رأس المال والودائع والديون الناتجة عن الاقتراض، وبالنسبة لرأس المال فهو يتكون من قيمة الأسهم العادية للبنك مضافا إليها الاحتياطات والإرباح غير الموزعة أو المحتجزة من السنوات الماضية.

وتتمثل أهمية رأس المال بالنسبة للبنك التجاري في وظائفه التي يمكن حصر أهمها في:

- حماية أموال المودعين ضد مخاطر انخفاض قيمة الأصول، أي امتصاص الخسائر التي قد تحدث في الأصول.
- مساعدة البنك على الاستمرار والبقاء حتى في الحالات التي يحقق فيها خسائر، على إلا تتجاوز هذه الخسائر حدا معينا.
- إتاحة الفرصة للبنك للدخول في عمليات أكثر خطورة مثل الاستثمارات في الأوراق المالية.
- تمويل شراء الأصول الثابتة مثل: العقارات، الآلات والمعدات اللازمة لتشغيل البنك.

وبالرغم من هذه الأهمية؛ فانه من الملاحظ عمليا صغر رأس مال البنك التجاري مقارنة مع إجمالي الموارد الأخرى، حيث لا تتجاوز نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول لهذا البنك 7 %، وهذا يعني أن نسبة 93 % من أصول البنك التجاري تمول عن طرق الغير (1 إلى 15) كحد أقصى في معظم البنوك، خاصة وان المعايير الحديثة لكفاية رأس المال تدعو إلى زيادته.

وان كانت الودائع تمثل الوزن النسبي الأكبر في موارد البنك التجاري؛ فان الودائع تحت الطلب (الجارية) تشغل الجزء الأعظم منها، حيث يمثل هذا النوع من الودائع حوالي 60 % من إجمالي موارد البنك.

[1] زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،2015-2016، ص85.

أما بمقارنة رأس المال أو (حقوق المساهمين بعناصرها الثلاثة) مع إجمالي حجم الودائع، فان هذه النسبة في البنوك التجارية تتراوح عادة بين 2 % (أي الودائع خمسين ضعف رأس المال)، و10 % (أي أقصى حجم للودائع هو عشرة أضعاف رأس المال).

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن حقوق المساهمين قد يتجاوز فيها الاحتياطي قيمة رأس المال الأولي (الأسهم) في البنوك القديمة الناجحة (سواء منه الاحتياطي القانوني أو الاختياري)، كما يوجد نوع من الاحتياطات لا يظهر في الميزانية ويسمى بالاحتياطات السرية، وهي تنشا عادة عن التدني في تقدير قيمة الأصول.

أما من حيث الاستخدامات فمن المعلوم أن البنوك التجارية تقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

الأولى: الوساطة المالية: وهي في ذلك لاختلف عن المؤسسات الائتمانية الأخرى، إلا أن تركيز عملياتها أساسا يكون على تقديم الائتمان قصير الأجل.

الثانية: إنشاء النقود: ونقصد هنا النقود الخطية أو الكتابية، وتكاد تكون الميزة الأساسية التي تميز البنوك التجارية عن سائر الوسطاء الماليين، وذلك على أساس تلقيها لحجم كبير من الودائع تحت الطلب.

كما تقدم البنوك التجارية العديد من الخدمات المصرفية، والتي يمكن اعتبارها جزءا من استخداماتها الأساسية التي تنفرد بها عن بقية أنواع البنوك أو معظمها.[1]

الفرع الثاني:القروض البنكية:

1- تعريف القروض البنكية:

1-1- القرض: هو علاقة اقتصادية وقانونية ذات شكل نقدي تحدث عند انتقال القيمة (مبلغ مالي) من اشخاص او مشروعات او دول معينة الى اخرين وذلك لاستخدامها مؤقتا لقاء تعهد بتسديد قيمتها في وقت لاحق ودفع فائدة نظير ذلك، كما يعبر القرض عن احد انواع الائتمان.

2-1- الائتمان: تسليم المال لاستثماره في الانتاج والاستهلاك ويقوم على عنصرين هامين هما: الثقة والمدة.

فالقرض هو اجراء تمويل اساسه الثقة يقوم من خلالها البنك بتقديم راس المال المطلوب وذلك بعد دراسة الخطر الذي يواجه المشروع الممول وكذا الضمانات الكافية وبالتالي فان هذا النوع من التمويل يسمح للمستفيد بتمويل مشاريعه من خلال تعويض احتياجه في راس المال ويتعلق القرض بعنصرين: الزمن و المبلغ النقدي.

2- أنواع القروض البنكية:

تصنف القروض الممنوحة من طرف البنك التجاري وفق معايير ومقاييس عدة سواء من حيث المدة، الغرض، الضمان، النشاط الممول.

1-2- من حيث النشاط الممول تنقسم الى:

- قروض إنتاجية: وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية، ويكون هدفها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي.
- قروض استهلاكية: وهي تلك القروض التي هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة البيع بالتقسيط.

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص. ص20-22.

2-2- من حيث الغرض: تصنف إلى ما يلي:

- قروض تجارية: هدفها تمويل جميع اوجه النشاط التجاري.
- قروض صناعية: هدفها تنشيط مختلف الانشطة الصناعية (إنتاج، استهلاك، تجهيز...الخ).
- قروض زراعية: هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.
- قروض عقارية: هدفها تمويل الانشطة التي لها علاقة بالعقارات من مباني وأراضي وإقامة المؤسسات الكبرى.
- قروض شخصية: وهي تلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

2-3- من حيث المدة او الدورة:

حسب هذا المعيار يمكن ان نميز بين نوعين اساسيين للقروض وهما:

- قروض الاستغلال او قروض قصيرة الأجل: وهي تلك القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال في المؤسسة ومن مميزات هذه النشاطات انها تتكرر باستمرار اثناء عملية الانتاج ومن أمثلتها: التوزيع، جني المحصول...الخ.

وتأخذ هذه النشاطات الجزء الاكبر من العمليات التمويلية خاصة التجارية منها وذلك يرجع الى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل ايداعات جارية في اغلبها الى قروض، ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض الى صنفين رئيسيين هما:القروض العامة والقروض الخاصة.[1]

المطلب الثاني: ماهية التمويل الفلاحي

يعرف التمويل عموما على انه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من اجل تغطية استثمارات المؤسسة.[2]

الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي:

إن مصطلح التمويل الفلاحي (الزراعي) يعني توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مدا خيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم. وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال ألفلاحي، إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم، وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة والأعلاف وغيرها.

وفي أدبيات الإقراض الفلاحي (الزراعي) تستعمل ألفاظ "التمويل الفلاحي"، "الإقراض الفلاحي"، "الائتمان الفلاحي"، "التسليف الفلاحي" كألفاظ مترادفة لمفهوم واحد.

إلا أن مفهوم التمويل الفلاحي (الزراعي) ينطوي على معنى اكثر شمولا من "الإقراض"، بل يشكل الاقراض جزءا منه اما الائتمان فيعني المقدرة على الاقتراض وما يعزز هذه المقدرة الثقة مابين المقرض والمقترض المبنية على مقدار ممتلكات المقترض وكفاءته وسمعته، أي على جدارته الائتمانية.

فقد يتوفر للفلاح (المزارع) قدرة ائتمانية، وقد يستخدم هذه القدرة في اخذ قرض، وقد لا يستخدمها لعدم حاجته للإقراض بالرغم من قدرته الائتمانية.

ولعلى ما يمكن استنتاجه من المفاهيم السابقة هو إن هناك جانبين متكاملين لمصطلح التمويل الفلاحي هما:

---

[1] الموسوعة المر وانية (مروان طاهات) http://encyclopediamarwaniyeh.blogspot.com/2016/02/blog-post_9.html .2018/05/10

[2] اليابس غقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص37.

1. التمويل على المستوى الكلي: يرتبط بتوفير الأموال لقطاع الفلاحة في إطار تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، ويتجسد ذلك في استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع الري واستصلاح الأراضي، وزراعة الأشجار المثمرة، وتقديم الخدمات الفنية والإرشادية وتحسين وسائل التسويق والعناية بالثروة الحيوانية والزراعة المحمية والتوسع في استعمال الأسمدة والآلات الزراعية.

2. التمويل على المستوى الجزئي (الفردي): يرتبط بتوفير الأموال لتطوير الإنتاج الزراعي على مستوى المنتج الفرد على شكل قروض عينية ونقدية وذلك من مصادر مختلفة للتمويل.[1]

الفرع الثاني: مصادر التمويل الفلاحي:

كان من الضروري إيجاد تدابير لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال يقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية وخاصة في بعض المواسم كموسم الحرث او الحصاد مثلا لشراء البذور، تشغيل العمال، ونقل المنتوج...،والاحتياجات الاستهلاكية فان وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين ومتوسطيهم لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون إلى الاقتراض حيث مصادر الإقراض متعددة ومختلفة من بلد لأخر، ومن نظام إلى أخر، إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية:

- عن طريق الاقتراض من الأفراد.
- عن طريق الاقتراض من التجار.
- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية.
- عن طريق الاقتراض من التعاونيات.
- عن طريق البنوك الحكومية.

قد يجد الفلاح الجزائري نفسه في كثير من الأحيان بحاجة إلى أموال لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الفلاحية، وخاصة في بداية الموسم الفلاحي او نهايته، فلهذا نجد الفلاح يلجأ الى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نجد مؤسسات التمويل الفلاحي الاكثر شيوعا في الجزائر:

أولا: المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا:

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها اكثر فعالية في تحقيق الاهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما انها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات...الخ.

ايضا هذه القروض تكون في شكل الماشية: الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الاراضي واستصلاحها من هذه المؤسسات: " CAPCS"، " SAP"، "DDA"، "CRMA".

ثانيا: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:

من اهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر.

1- البنك الوطني الجزائري "BAN" من سنة 1962 الى 1982.

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" ابتداءا من 13 مارس 1982 الى يومنا هذا.

3- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CNMA".

[1] مجدولين دهينه، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص. ص5- 6.

4- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية "FNDRA".

5- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي "CRMA".

وتختلف هذه القروض في فترة استردادها ونسب فوائدها كما يلي:

أ/ القروض قصيرة المدى: تسمى بقروض الموسم الفلاحي.

ب/ القروض متوسطة الأجل: هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض والآلات وآلات السقي ...، ومدتها من سنتين إلى خمس سنوات.

ج/ القروض طويلة الأجل: هي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي، حفر الابار للسقي ذات السعة الواسعة.[1]

وتعد البنوك التجارية من احدى أهم مؤسسات التمويل نقدا.

الفرع الثالث: طرق وإجراءات التمويل:

أ/ طرق وإجراءات تمويل الاستغلال:

لقد انتهجت الحكومة سياسة تمويل عصرية على غرار السياسات السالفة، وذلك بتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم واتخاذ القرارات التنفيذية التي تتماشى والسياسة العامة وكانت تهدف الى:

1- منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية ومديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة ومخططة.

2- إدخال الحوار المباشر بين المسيرين للوحدات الإنتاجية ومسؤولي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وباقي الهيئات، وعليه ظهرت طرق جديدة لتمويل الاستغلال هي:

- تمويل حملات البذور، الأشجار...
- تمويل السلفات على العوائد.

ب/ طرق وإجراءات تمويل الاستثمار:

- **الإجراءات بالمساهمات المؤقتة:**

هي قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل.

هنا تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات حسب مجالاته الاستثمارية (عتاد، سقي، استصلاح التربة، الأراضي الزراعية...)، بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض لجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل والتي يمارس تأثيرها على فعالية سياسة التمويل

- **إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية:** هي القروض التي تعاد إلى الدولة، وهذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة ودفع عجلة التنمية إلى الإلمام، ولا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية والأفراد بتمويل هذه المشاريع لضخامتها وتكاليفها، وكبر مشاغلها، مثلا: أشغال الري الكبرى كسدود والبحوث العلمية وقضية استصلاح الجنوب (الأراضي الصحراوية).

فكل هذه المشاريع تبقى على عاتق الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة.[2]

---

[1] السياسات الفلاحية في الجزائر https://sites.google.com/site/bouibia/agr 2018/05/06.

[2] المصدر نفسه، 2018/05/06.

أولا: أهمية التمويل الفلاحي: [1]

للتمويل الفلاحي أهمية كبيرة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها وهو في الغالب تمويل قصير أو متوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل، ويؤدي الائتمان الفلاحي إلى زيادة الإنتاج ألفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية ، كما يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل ألفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من أثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

للتمويل الفلاحي دور فعال في التنمية وذلك بإنتاجيته وربحه الوفير ولا يكون التمويل ألفلاحي مربح ومنتج إلا إذا كان موظف تبعا للتقنيات المكيفة للمحيط الريفي، ولذلك يجب إن نكيف التمويل دائما بميزات خاصة بالقطاع وهذا يعتبر الشرط الأول الذي يعطي ميزة فعالة للقرض، عن استعمال الائتمان يجب إن يؤدي بالضرورة إلى تطور المعرفة الاقتصادية والسياسية لمستعملي الائتمان ولذلك يجب إن نلفت الانتباه إلى:

– تحسين القابلية للمنافسة مثال ذلك: استعمال آلات الحلب (يمكن تقليص اليد العاملة واقتصاد وقت العمل).

– تطوير طرق الاستغلال (الهدف الأساسي هو تقليص أقصى للتكاليف لتخفيض أسعار العائد وربح السوق مثال ذلك: تربية الدواجن البيوض في بطاريات، استعمال الرش المحوري، طريقة التقطير لاقتصاد الماء...الخ.

– رفع الإنتاج بإدخال مضاربة جديدة مثال ذلك: حالة إنتاج المحاصيل (المصاريف تبدأ في شهر أكتوبر بتهيئة الأرض، شراء المزروعات، الأسمدة...، تسديد اليد العاملة تمتد لفترة 9 أشهر، استعمال المبيدات، وأخيرا المصاريف المتعلقة بالحصد، التخزين، توزيع المنتوج) ففي هذا المثال الفلاح يمول جزء من تكاليفه بمصاريفه الخاصة (تمويل ذاتي) أما الجزء الآخر مغطى بتمويل بنكي على شكل قرض موسمي.

– يتضمن متابعة النشاط مثال ذلك: يسمح بمتابعة استغلال القروض البنكية وذلك لتمكين الوارثين الذين يريدون إعادة تسيير أعمال المزرعة وشراء نصيب الوارثين الآخرين الذين يفضلون البيع من اجل التصفية.

ثانيا: أنواع التمويل الفلاحي:

1- **التمويل الذاتي:** وهذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية [2]

2- **القروض البنكية:** عملية يقوم فيها البنك بإقراض العميل بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين بغرض التسهيل في صورة نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.[3]

وقد تتمثل هذه القروض البنكية في القروض الزراعية.

3-**التمويل التعاوني:** هو توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة.[4]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، السكندرية، مصر، 1987، ص 14.

[2] محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/ 2007، ص88.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص18.

[4] علي محمود فارس وآخرون، **أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص ص301-306.

ثالثا: أهداف التمويل الفلاحي:

وتتمثل فيما يلي:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.
- إتاحة التملك للمزارع القادر على العمل والاستثمار.
- القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة سواء تلك المتعلقة بالتكنولوجيا أو بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير مواتية.[1]

الفرع الثالث: سياسات تمويل القطاع الفلاحي ومخاطره:

أولا– تطور السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر خلال الفترة (1962–2012).

تعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي منذ الاستقلال ضرورية للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي الحالية .[2]

- **المرحلة الأولى: مرحلة التسيير الذاتي (1962– 1966):**

في هذه المرحلة تولى الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا إلى غاية 1963، أين تولت الخزينة مهمة تمويله، وقد تطلب الوضع إنشاء هيئة لتنظيم التمويل والتموين والإنتاج والتسويق فأنشئ الديوان للإصلاح الزراعي في مارس 1963 الذي سيطر على تمويل قطاع التسيير الذاتي وكان مدعما من طرف الخزينة إلى غاية 1964، أين تولي تدعيمه البنك المركزي، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الفلاحي 600 مليون دج، وفي ظل الديوان تميزت إجراءات التمويل بالتعقيد وطول المسار الذي يتبعه طلب عليه، وقد شكلت المبالغ الممنوحة وإجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي، أما القطاع الخاص فقد عانى منذ البداية من التهميش في عمليات التمويل، حيث أسندت مهمة تمويله للشركات الفلاحية للاحتياط التي طبقت شروط مجحفة للحصول على القرض.[3]

- **المرحلة الثانية: مرحلة التمويل الزراعي (1966–1982):**

أدت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي إلى عرقلة تطور القطاع الفلاحي، لذا تم حل الديوان سنة 1966 وأسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للبنك الوطني الجزائري الذي وضع مقاييس جديدة لمنح ودراسة القروض.[4]

- **المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة المستثمرة الفلاحية (1983–1986):**

نتيجة المشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي في المرحلة السابقة إضافة إلى التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة المؤسسات المالية وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تولى مهمة

---

[1] رشا محمد أمي استيتيه، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأردن، 1999، ص14.

[2] مسار التجديد الفلاحي والريفي www.minagri.dz مايو 2012

[3] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 22/21نوفمبر، 2006ص 5.

[4] Slimane Bédrani, **L'agriculture Algérienne Depuis 1966,** OPU, Alger, 1981, P,209.

تمويل القطاع الفلاحي ابتداء من سنة 1982 والذي اتبع سياسة جديدة في التمويل وعمل على اختصار الوقت في دراسة الملفات، إلا أن عمليات التمويل كانت شبه أوتوماتيكية بالنسبة للقطاع العمومي فقد كانت مخططات التمويل التي يتم تقديمها من طرف الفلاحين يتم اعتمادها مباشرة من طرف البنك كما سمح لمسيري المزارع الفلاحية بفتح حسابات جارية باسم المزارع الاشتراكية والسحب الفوري منها طيلة الموسم لتسديد نفقات الإنتاج، كما حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص أسعار الفائدة التي خفضت إلى 2% بالنسبة للقروض الموسمية و3.5% بالنسبة للقروض الاستثمارية ولقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة حيث ارتفع حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العمومي من 172 مليون دج خلال الموسم الفلاحي 1983/1982 إلى 824 مليون دج خلال الموسم 1985/1984 كما ارتفعت القروض الاستثمارية من 701 مليون دج سنة 1982 إلى 1836 مليون دج، وبهذه الإجراءات ساهم البنك في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في المراحل السابقة إلا انه لم يجد حلولا جذرية لها، حيث بقي يتخبط في مشكلة مالية بالنسبة للقروض غير المسددة فلقد كانت التسهيلات التي اتبعها البنك في إطار القروض الفلاحية العمومية استجابة لإرادة سياسة يخضع لها خضوعا مباشرا كما أن عدم ملكية الفلاحين لوسائل الإنتاج لم تمكن البنك من طلب الضمانات لكون الدولة هي التي تملك هذا القطاع وهي التي تضمنه، إلا أن قلة إدراك الفلاحين بخصوص الإجراءات البنكية وصعوبة الإلمام بها إضافة إلى عدم متابعة البنك للقروض أدى إلى استعمال القروض في غير الأوجه المخصصة لها وهذا ما اثر على نسب تسديد القروض، حيث لم تبلغ نسبة تسديد القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العالم خلال الموسم 1986/1985 سوى 24% من إجمالي القروض الممنوحة.[1]

- **المرحلة الرابعة:إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1986–2009)**

تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية وفي إطار القوانين التي تنادي باستقلالية المؤسسات ووجوب اعتمادها على نفسها في مختلف جوانب تسييرها وبسبب القصور والضعف الذي بدا على التنظيم الفلاحي السابق من انخفاض في الإنتاج وسوء في التسيير وتراكم الديون التابعة للقطاع العام نتيجة التبذير والإهمال والتضخم في الجهاز الإداري، شرعت الدولة في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بما يتلاءم مع الوضع الجديد، فأصدرت القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/08 الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحيه فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم الاستفادة بالأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية بمرسوم رئاسي رقم 25-90 المؤرخ في 1990/11/18 يدعو إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها ومع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي تحذف وصاية الدولة وبالتالي فان أفراد المزرعة هم المسئولون عن تسيير مزرعتهم، فنجد أن الفلاحين يتفاوضون مباشرة مع البنك في ما يخص مخططات التمويل والمبالغ المقترضة، الشيء الذي من شانه تسهيل إجراءات طلب ومنح القرض وتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم ومع إلغاء التخصص البنكي لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسؤول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي وتحول إلى بنك تجاري يتعامل مع جميع القطاعات الاقتصادية ولقد أدى التحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة.[2]

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص10.

[2] كريم النشا شيبي، **صندوق النقد الدولي وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق بالجزائر**، واشنطن، 1998، ص66.

حيث تم إحصاء سنة 2001 حوالي10240137 ملكية خاصة منها 737972 تقع بالشمال بمعدل يقارب5 هكتارات لكل مستثمرة خاصة.[1]

وفي المرحلة الأخيرة وبداية من شهر فبراير 2009 والخطاب المؤسس لرئيس الدولة، تم الشروع في مرحلة رابعة مع إطلاق السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي. هذه الأخيرة، تعمم مقاربة تنمية مندمجة وتشاركيه ولا مركزية وشكل جديد من الحكامة، قائم على تصويب دور الدولة إلى وظائفها الأساسية والتغيير العميق للعلاقات بين فاعلي عالم الفلاحة والريف والبناء التدريجي لشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص.[2]

ثانيا– مخاطر التمويل الفلاحي:

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث انه هناك عوامل مؤثرة داخلية، وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها، ويمكن حصر هذه المخاطر في النقاط التالية:

1/ طول الفترة الإنتاجية

2/ تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع والضباب.

3/ عدم التحكم في المر دودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.

4 / عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه.

5/ الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي.

6/ قلة مصادر القوة العاملة الزراعية وأهمها نسبة السكان الزراعيين الذين هم في سن العمل.[3]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية.

من خلال هذا المبحث سيتم عرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة بالإضافة إلى مقارنة هذه الدراسات بالدراسة الحالية.

المطلب الأول: تحليل الدراسات السابقة

1* دراسة مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016–2017.

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة إشكالية ماهي استراتيجيات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر بالنظر لخصائصه القائمة والآثار المحتملة في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟، وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ست فصول منتهجين في ذلك المنهج عدة مناهج من بينها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي و الاستقرائي،

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

---

[1] عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: **من الثروات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963–2002)**، المعهد الفلاحي للبحر الأبيض المتوسط، مانبليي، العدد22، 2003، ص111.

[2] مسار التجديد الفلاحي والريفي www.minagri.dz مايو 2012.

[3] بوبيا نبيل السياسات الفلاحية https://sites.google.com/site/bouibia/agr

– استمرار تفتت الحيازات الصغيرة في الجزائر، يعني أن صغار المزارعين يشكلون الأغلبية في هيكل إنتاج القطاع الزراعي، وهذا بدوره يؤثر على إمكانية التوسع الأفقي لغايات زيادة الإنتاج الزراعي ويبرر جزءا من العجز الغذائي في مادة القمح ؛

– في المستثمرات الفلاحية غالبا مايتنازل الفلاحون عن استخدام التكنولوجيا الحديثة لقلة مداخيلهم وعدم كفاية رأس المال مما يسبب أضرار للمشاريع الفلاحية في جميع المراحل،ويؤدي إلى ضعف تنافسيتها.

من التوصيات التي توصلت إليها هذه الأطروحة:

– العمل على إن يتحصل كل مزارع على ترخيص زراعي يقيد الكترونيا؛

– إنشاء مكاتب لضمان عمال في القطاع الفلاحي خلال المواسم الفلاحية المختلفة.

2* دراسة زاوي بومدين، التمويل البنكي؛ الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة إشكالية كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي، وللإجابة على هذه الإشكالية يتم تقسيم البحث إلى أربع فصول، وكانت الدراسة الميدانية بدراسة المستوى الفلاحي والإنتاج المحقق في 15 ولاية للمنطقة الغربية خلال سبع سنوات (2015/2009)، باستكمال طريقة التحليل بالبيانات المدمجة، **وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:**

– وجود علاقة ايجابية بدرجات متفاوتة بين مختلف أنواع التمويل من جهة والإنتاج الفلاحي من جهة ثانية.

– يمثل التمويل احد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.

– لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الأخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.

3* دراسة الدكتور طالبي بدر الدين والدكتورة صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، العدد 31 سنة 2015.

تهدف هذه المقالة إلى دراسة الإشكالية التالية: ما هو واقع التنمية الزراعية في الجزائر وما هي مؤشرات قياسها؟، وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الرقة البحثية إلى محورين، وكانت الدراسة الميدانية حول تحليل واقع التنمية الزراعية ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحليل مختلف مؤشراتها والوقوف على النقائص التي تعاني منها لإيجاد السبل الضرورية لتنميتها، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مفهوم التنمية الزراعية وواقعها في الجزائر وعلى المنهج التحليلي في تحليل أهم مؤشرات التنمية الزراعية معتمد في ذلك على المراجع النظرية المتخصصة في هذا المجال وعلى قاعدة البيانات chelem لتحديد تنافسية القطاع الزراعي في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– من خلال دراسة مؤشرات التنمية الزراعية تبين لنا أن السياسات المطبقة لتنمية القطاع الزراعي لم ترقى للمستوى المطلوب منها إذ مازال قطاع المحروقات المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا، لهذا وجب على السلطات العمومية تدارك ذلك من خلال البحث عن نقاط الضعف في القطاع الزراعي ومحاولة معالجتها في اقرب وقت خاصة مع انهيار أسعار البترول؛

وعليه فان تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر يتطلب جملة من الإجراءات والتدابير التي يجب على السلطات الجزائرية العمل عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي انبثق عنه نقص مدا خيل الخزينة العمومية التي ستنعكس سلبا على إنعاش الاقتصاد الوطني.

4* دراسة هيشر احمد ألتيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقا يد – تلمسان– (2016/2015).

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة إشكالية كيف ساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري من خلال حساب الإنتاج وحساب الاستغلال خلال الفترة 1974–2012، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية تم تقسيم الرسالة إلى 3 فصول ، بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في تتبع مسار تطور قطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وتم استخدام عرض تحليلي يتمثل في الجداول والأشكال البيانية لتحليل النتائج. واستخدام بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة في أدوات القياس الاقتصادي، وأحد أهمها أساليب التحليل ألعاملي، كما تمت الاستعانة بمجموعة من برامج المعالجة الآلية للبيانات.ومن هنا توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- محاولة تكامل القطاع الصناعي بالزراعي؛
- عصرنه هياكل القطاع ...؛
- التدرج في التقليل من واردات المنتجات الزراعية؛
- الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع (فتح الطرق لتسويق المنتجات، بناء السدود، إنشاء مراكز التوزيع والبيع،)...؛

ونتيجة للنتائج المتوصل إليها، تم تقديم بعض التوصيات:

- تسهيل شروط الاستثمار في القطاع الزراعي لجب اليد العاملة المتخصصة؛
- منح قروض استثمارية ومتابعة مراحل تنفيذها؛
- توسيع نشاط القطاع بتنويع منتجاته؛

5* دراسة حول الأمن الغذائي في الجزائر (بين الماضي والحاضر والمستقبل)، الملتقى الوطني الخامس أيام 07–08 ماي 2013.

تتمحور إشكالية الملتقى حول البحث عن الإجابة حول مقومات الأمن الغذائي في الجزائر عبر العصور، ودراسة الأطر الكافية لتحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تتجاوب مع وتيرة النمو الديمغرافي من اجل تحقيق الأمن الغذائي.

- هدف الملتقى حول الأمن الغذائي في الجزائر إلى التعرف على :

أ- واقع الأمن الغذائي في المغرب القديم؛

ب- دراسة تشخيص واقع العقار الفلاحي في الجزائر خلال فترة الاحتلال وأثره على جزائر اليوم؛

ت- تحديد معالم السياسات الزراعية في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى انه على الرغم من كل المقومات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي في الجزائر إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الهدف، ففاتورة الغذاء تعرف سنويا ارتفاعا متزايدا، فمنذ 2005 والجزائر تصنف ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا للغذاء، ففي سنة 2001، قدرت نسبة الواردات الغذائية ب20% من إجمالي الواردات بعدما كانت سنة 2010 تقدر ب 16%، وفي 2012 صنفها تقرير دولي حول الأمن الغذائي في مرتبة 73 من 107 دولة شملها التصنيف

إذا فالجزائر تواجه تحد كبير يتمثل في البحث عن أنجع السبل لتحقيق الغذاء الكافي لمواجهتها.

6* دراسة غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر –3–، لسنة 2012/2011.

تهدف الأطروحة إلى دراسة الإشكالية المطروحة: ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنضمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها؟

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على الإشكالية وكل التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول معتمدا في ذلك المنهج الوصفي والتحليل المنهجي؛

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– عرفت سياسات الدعم الزراعي في الدول المتقدمة والنامية تطورا حسب السياسات الفلاحية المتبعة في كل دولة غير أن العنصر المشترك بينهما، هو أن كل من الدول المتقدمة والنامية غيرت من أشكال الدعم، حيث حولت معظم أشكال الدعم المباشر للفلاحين إلى دعم غير مباشر، يتم من خلاله دعم تنمية القطاع بشكل عام (إنشاء البنية التحتية)،ودعم برامج التنمية الريفية، وهذه الأشكال من الدعم غير محظورة من قبل اتفاقية الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة؛

– اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، وخاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية (الحبوب والحليب)، واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي أعطى اهتماما لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون استثناء، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي اعتمدتها مجموعة الصناديق التي أنشأت لهذا الغرض؛

– نظرا لأهمية دعم الاستثمار الفلاحي، تم إنشاء صندوق خاص لتنمية الاستثمارات الفلاحية بداية من سنة 2005، يتم عن طريقه دعم الاستثمارات الفلاحية بنسبة 30% من تكلفة المشروع في مختلف الفروع الفلاحية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضبط الإنتاج الفلاحي، وكذا فتح حسابات جديدة بالخزينة، لتنفيذ برامج فلاحيه خاصة بالمناطق الصحراوية والهضاب العليا وأخرى بالتنمية الريفية،

– لإعطاء أهمية اكبر للقطاع الزراعي، وتخصيص الدعم وفقا للأشكال المعفاة من التخفيض في إطار اتفاقية الزراعة ومواكبة السياسات الفلاحية في الدول المتقدمة، تم وضع برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، الذي يمتد لخمس سنوات بداية من سنة 2009، بهدف دعم تكثيف الإنتاج الفلاحي في الفروع الفلاحية الإستراتيجية، وتنمية المناطق الريفية من خلال توقيع عقود النجاعة ل 48 ولاية، مرتبط بخصوصية كل ولاية وقدراتها وتاريخ تنميتها الفلاحية، من اجل المحافظة على الأراضي الزراعية وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية؛

وقد أوصت الدراسة على ما يلي:

– يجب على الدولة إن تكون لها رؤية واضحة وشاملة على الزراعة والتنمية الريفية، وإعادة النظر في التدابير وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية؛

– التركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة؛

– الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمتغيرات المناخية، وتأثيرها على القطاع الزراعي، للاستفادة من نتائجها في التطبيقات العلمية.

7*دراسة منى محمد علي حامد، اثر ضعف التمويل على تنمية القطاع الزراعي في ولاية البحر الأحمر (دراسة حالة منطقة أربعات)، بحث تكميلي مقدم لعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي لنيل درجة الماجستير في التنمية الريفية ، جامعة البحر الأحمر،2012.

– تهدف الدراسة لمعرفة اثر التمويل على تنمية القطاع الزراعي في ولاية البحر الأحمر (منطقة أربعات)؛

– اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد جمعت البيانات عن طريق استخدام أداتي الاستبيان والمقابلات، وتم اخذ عينة عشوائية لمنطقة أربعات، تتكون من 40 مزارعا، وتم تحليل البيانات عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لاختبار صحة فرضيات الدراسة، وقد تم جمع المعلومات الثانوية عن طرق المراجع والكتب والتقارير

حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– المستوى التعليمي لأفراد العينة المبحوثة متدني وتشمل (37.5%) مما يؤثر سلبا على التنمية الزراعية؛

– الحيازات الزراعية المستخدمة اغلبها ملك للمزارعين والمساحات المستخدمة في الزراعة صغيرة لا تزيد عن 10 فدان بالرغم من توافر المساحات الصالحة للزراعة؛

– ضعف إقبال أفراد العينة (المزارعين)، على التمويل وخاصة صغارهم الذين يشكلون الأغلبية ويعزى ذلك لعدم استيفائهم لشروط الائتمان؛

– ضعف الموارد المالية لمؤسسات التمويل الزراعي وبالتالي عدم توفر التمويل الكافي؛

– ضعف التسويق وذلك لعدم مقدرتهم على تسويق منتجاتهم بالطريقة التي تضمن لهم الإيفاء بالديون.

8* Etudier Bouammar Bou alem, Le développement agricole dans les région sahariennes, thèse pour l'obtention d'un diplôme de Doctorat, en sciences économique, Université Kasdi Mer bah –Ouargla-, 2008-2009.

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة الإشكالية التالية: مامدى نجاعة التمويل الفلاحي في المناطق الصحراوية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة تم التطرق في هذا البحث التعرف على كيفية التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية عبر دراسة حالة منطقة ورقلة ومنطقة بسكرة بتأكيد ثلاث فرضيات أساسية:

– إن فشل عمليات التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية راجع إلى ضعف برامج التنمية الزراعية، بحيث إن تطور هذه البرامج ليس ملائما للوسط؛

– المقومات الداخلية للوسط الواحاتي هي التي تحدد اثأر الاستثمار في دائرة الإنتاج الزراعي؛

وخلصت الدراسة إلى انه يمكن التوصل إلى انه يمكن إن تكون هناك مناطق ملائمة مثل منطقة بسكرة واحتمال وجود صعوبات في مناطق أخرى مثل منطقة ورقلة.

9-Etude de Zenkhri Salah, L'agriculture saharienne ; Du system oasien traditionnel à L'établissement d'une conception d'économie de marché et de développement durable, thèse de Doctorat, en sciences agronomiques, Université Abdelhamid iben badis –Mostaganem-,2016-2017.

تهدف هذه الدراسة ومن خلال نهج ببليوغرافية الدراسات الميدانية إلى معرفة وتحليل وتطور الزراعة في المناطق الصحراوية، حيث ساهمت هذه الدراسة في تحليل الوضع الحالي للزراعة التابعة للنظام الواحاتي التقليدي القديم والزراعة التابعة للنظام الجديد والذي تم إنشاؤه في إطار استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، ومن خلال هذه الدراسة تم تحديد المكونات الرئيسية ومحركات الزراعة الصحراوية ومعالجة الآثار الناجمة عن برامج التنمية المختلفة على نظم الإنتاج في بعض الأماكن، والمزارعين وسلوكا تهم الاجتماعية

والاقتصادية. فيما يتعلق بتحرير القطاع الزراعي.نسجل استمرار الدولة في التدخل من خلال مختلف برامج وتدابير الدعم. أما بخصوص فشل بعض برامج التنمية فهذا ناجم عن عدم تأقلمها مع النظام الواحاتي.

المطلب الثاني:موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تطرقنا في هذا المبحث الى بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، ومن هنا سنحاول المقارنة بينها وبين الدراسات الحالية:

1- اوجه التشابه:

- تطرقنا في الدراسات السابقة والدراسة الحالية الى القطاع الفلاحي واهميته والسياسات المتبعة في الجزائر.
- تهدف معظم الدراسات السابقة ودراستنا الحالية الى تحسين وتطوير القطاع الفلاحي.
- انتهجت معظم الدراسات ودراستنا الحالية المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري، والنهج التجريبي لإثبات الصحة وهناك من الدراسات اعتمدت على الاستبيان واخرى اعتمدت على المقابلة والملاحظة.

2- اوجه الاختلاف:

- اختلفت الدراسات السابقة ودراستنا الحالية في مكان وزمن اجراء التربص
- اختلفت معظم الدراسات السابقة ودراستنا الحالية في.
- هناك اختلاف في عينة الدراسة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية حيث ان دراستنا اعتمدت بنك واحد وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- معظم الدراسات السابقة تطرقت في موضوعها الى التنمية الفلاحية اما دراستنا فكان موضوعها دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ماسبق، وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول ان القطاع الفلاحي هو المحور الاساسي لتحريك العجلة الاقتصادية من خلال تمويل الفلاحين عن طريق البنوك التجارية، لذلك سعى البنك باستخدام احدث الاليات المختلفة منها منح قروض الاستغلال والاستثمار وغيرها من القروض، مع الاخذ ببعض الاجراءات لمعرفة الى اي مدى يمكن استغلال هذه القروض من اجل مساعدة المستفيدين وتوعيتهم لما يخدم مصالحهم ومصالح البنك وهذا لضمان احسن العوائد؛ وعليه يمكن القول ان التمويل الفلاحي له دور بالغ الاهمية في تطوير وكفاءة الاقتصاد.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.

عقب الدراسة النظرية التي أجريناها في الفصل الأول سنقوم في الفصل الثاني بإسقاط الجانب النظري على الواقع، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: أسلوب وأدوات الدراسة.

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى الأسلوب والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، والتي تمثل دورا مهما في مصداقية المعلومات وأهميتها، من خلال التطرق إلى مجتمع الدراسة ومتغيرات الدراسة والبرامج التي تم الاستعانة بها.

المطلب الأول: اختيار مجتمع الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة.

1- مجتمع الدراسة:

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة كما رأينا من قبل فان مجتمع الدراسة الميداني يدور حول الأساليب التمويلية المختلفة للقطاع الفلاحي.

إن اختيار مجتمع الدراسة من اجل إجراء الدراسة التطبيقية وعليه قد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) خلال الفترة الممتدة من2015 إلى 2017، كعينة للدراسة وكذلك لإثبات صحة الفرضيات أو نفيها.

2- عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في بنك واحد وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية مديرية ورقلة.

- **تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):**

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بنك بدر- إلى القطاع العمومي إذ يعتبر وسيلة من وسائل الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

حيث انشأ بمرسوم قرار رئاسي رقم 82- 106، الصادر في 13 مارس 1982 والذي عدل بمرسوم 84-85 المؤرخ في 23 افريل 1985، والذي نسب إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريع العمومية لقطاع الفلاحة، الزراعة، الصناعية، الري والصيد البحري، وكل ما يساهم في تطوير عالم الريف.وذلك بإعادة هيكلت 140 وكالة للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: أساليب ومصادر جمع المعلومات والأدوات المستخدمة

1- أساليب ومصادر جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين من المعلومات

مصادر أولية: من اجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع حيث تم اللجوء إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – مديرية ورقلة –، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

مصادر ثانوية: تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، المداخلات، المقالات، المجلات، بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية.

2- :الأدوات المستخدمة في الدراسة.

من اجل معالجة موضوع الدراسة الميدانية تم الاعتماد على المقابلة الشخصية والتي بدورها تفيد في التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة والتحاور مع موظفي البنك عن كيفية التمويل ألفلاحي.

المبحث الثاني: دراسة التمويل المقدم للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحليل وتفسير النسب والنتائج المتوصل إليها.

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة القروض المقدمة من طرف بنك "بدر" وذلك من خلال إعطاء مفاهيم مبسطة حول نوعية هذه القروض في الفرع الأول، بالإضافة إلى دراسة وتحليل النشاطات الممولة عن طريق هذه الأخيرة في الفرع الثاني.

المطلب الأول: تقديم لأهم أنواع القروض المقدمة من طرف بنك "بدر"

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل أنواع القروض المقدمة من طرف البنك للقطاع الفلاحي،(قرض التحدي، الرفيق، أنساج، كناك، انجام).

1- قرض التحدي:

1-1- تعريف قرض "التحدي":

قرض التحدي قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي ، سواء تلك المستثمرات المملوكة للخواص أو التابعة للدولة. يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

1-2- ملف قرض التحدي:

- بالنسبة للشخص الطبيعي:
- طلب قرض.
- فاتورة شكلية.
- شهادة ميلاد أصلية.
- وضعية جبائية.
- رخصة البناء.
- عقد ملكية.
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من طرف مكتب معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري.
- الاعتماد الصحي بالنسبة للحظائر مثل تربية الدواجن والمواشي المراد إنشاؤها.
- رخصة مديرية البيئة.
- شهادة صلاحية المشروع.
- بالنسبة للشخص المعنوي نفس الملف بالإضافة إلى ما يلي:
- ميزانية لثلاث سنوات الأخيرة

مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات.

- الوضعية المالية للسنة الحالية.

- نسخة من عقد التامين.
- نسخة من الاعتماد بالنسبة للجمعيات.
- نسخة من السجل التجاري.
- محضر جمعية بالنسبة للشركات والتعاونيات لطلب القرض.

2- قرض الرفيق:

2-1- تعريف قرض الرفيق:

يعد قرض الرفيق قرض استغلال وهو من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وهو قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة ويشمل هذا القرض نشاط الزراعة بشتى أنواعها، ونشاط تربية الدواجن وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي، ونشاطات التعاونية الفلاحية، التجمعات، فدراليات أو وحدات مصالح فلاحيه.

2-2- ملف قرض الرفيق:

- طلب خطي للقرض.
- عقد ايجا راو ملكية.
- بطاقة فلاح.
- الوضعية الجبائية.
- فاتورة شكلية.
- مخطط المنتوج
- ميزانية تقديرية للخزينة.
- شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني التعاوني الفلاحي.

3- قروض "أنساج" "كناك" "انجام"

3-1- مفهوم قروض "أنساج،" كناك،" "انجام"

في إطار التحفيز والإعانات والتدابير المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)،والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، يمول البنك في إطار هاته البرامج إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواء المملوكة للقطاع الخاص او تلك التابعة لأملاك الدولة.

3-2- الملف المطلوب للاستفادة من هذا النوع من القروض

يتقرب المعني (المستفيد) من الهيئة المعنية "أنساج"، "انجام"، "كناك" بغرض إعداد الملف وإيداعه لديها والتي تقوم هي الأخرى بعرضه على لجنة انتقاء المشاريع ليتم على أثرها تحويل ملف المعني إلى البنك الذي تم اختياره في اجتماع اللجنة والذي عادة ما سيكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

عندها يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة الملف والموافقة عليه كتابيا للمستفيد في غضون مدة شهرين منذ تاريخ إيداعه.

3-3- مدة القرض البنكي:

حددت مدة القرض ب 5 سنوات من ضمنها مدة تأجيل 3 سنوات، لا يسدد خلالها المستفيد لا رأس المال ولا الفائدة.

ويبدأ احتساب مدة (08) سنوات بعد حصول المعني على أخر صك بنكي لانجاز مشروعه.

ثم بعد ذلك يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة المعنية "انجام، أنساج، كناك."

المطلب الثاني: عرض وتحليل القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "مديرية–ورقلة–" من (2015الى2017):

في هذا المطلب سنقوم بتقديم انواع القروض التي تمنحها مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة لمدة 3 سنوات.

1– دراسة أنواع القروض المقدمة من طرف مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ورقلة– خلال الفترة (2015–2017) للقطاع الفلاحي:

في هذا العنصر سنقوم بترجمة المعطيات في جداول لمدة3 سنوات كالتالي

الجدول رقم (2–1) أنواع القروض التي منحت من طرف مديرية بنك BADR لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ لسنة 2015

القروض	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة % من إجمالي المبالغ
التحدي	119	1521796861	%16.20
الرفيق	86	500614355	%5.33
انساج	2122	5600806000	%59.61
كناك	457	1610565000	%17.14
انجام	325	161967000	%1.72
المجموع	3109	9395749216	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال دراستنا التي قمنا بها في سنة 2015، تبين لنا أن قرض التحدي بلغت نسبته16.20%، وقرض الرفيق بلغت نسبته 5.33%، وقرض أنساج وصلت نسبته إلى 59.61%، أما قرض كناك فبلغت نسبته 17.14%، في حين أن قرض انجام بلغت نسبته 1.72%.

وعليه ومما سبق نستنتج أن قرض "أنساج" نسبة تمويله للمشاريع اكبر من نسبة تمويل القروض الأخرى، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها أن هذه الأخيرة تكون بدون فائدة ومدتها طويلة....، لهذا يكون الطلب عليها مرتفع في اغلب الأحيان.

- الشكل:(2-1) نسب تمويل القروض لسنة 2015:

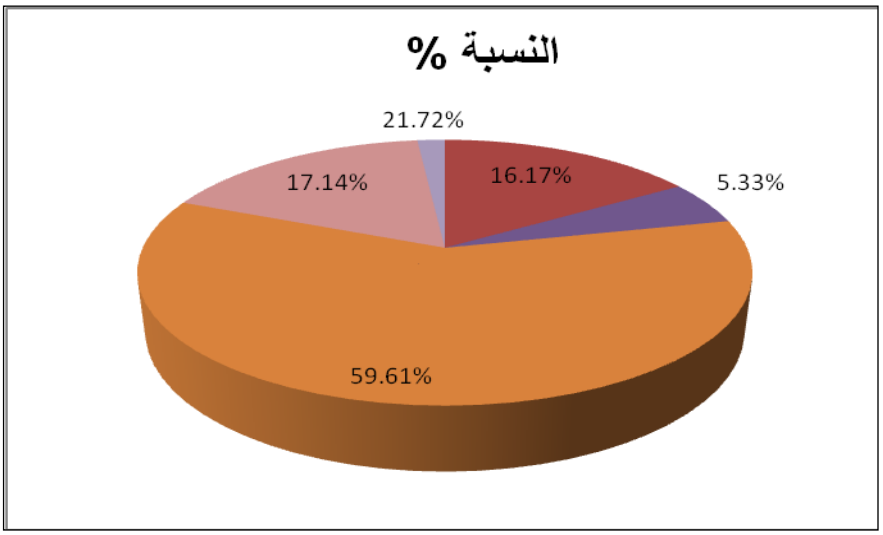

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Excel

من خلال دراستنا تبين لنا أن نسبة تمويل قرض أنساج للمشاريع أكبر من القروض الأخرى في سنة 2015 حيث تجاوزت النصف بنسبة 59.61% وهذا راجع إلى أن هذا الأخير ممول من طرف الدولة حيث أن قروض أنساج تكون بدون فائدة، وكذا نسب الفوائد البنكية فيها منخفضة بالإضافة انه لا يوجد سقف والعمر غير محدد واهم شي انه مدة الإرجاع تكون 8 سنوات بالإضافة انه يحوي ثلاثة أطراف والبنك يساهم بنسبة 70 %و 29 %من نسبة أنساج والمستفيدين شباب، يليه قرض كناك بنسبة 17% ثم قرض التحدي بنسبة 16.20%وهذا راجع إلى أن قرض التحدي طويل المدى، أما قرض الرفيق فهو منخفض جدا بنسبة 5.33% وهذا راجع إلى أن قرض الرفيق هو قرض استغلال ولا توجد به مساهمات شخصية عكس التحدي وفي حالة عدم التسديد في مدة 24 شهر كأقصى حد يتعرض العميل لدفع فائدة 5.5%من قيمة القرض ويتم التسديد عن طريق الدفع دفعة واحدة وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة تمويل المشاريع فيه والطلب عليه ، أما انجام فهو منخفض جدا بنسبة 1.72 %وهذا راجع إلى مشكل في ا إدارة تقديم القروض (ليس لديهم مدير).

الجدول رقم (2-2): أنواع القروض التي منحت من طرف مديرية بنك BADR لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ لسنة 2016:

القروض	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة % من إجمالي المبالغ
التحدي	196	2812780503	%25.68
الرفيق	118	619433672	%5.65
انساج	2143	5692718000	%51.97
كناك	477	1653093000	%15.09
انجام	347	176249000	%1.61
المجموع	3281	10954274175	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال دراستنا التي قمنا بها في سنة 2016، ومن خلال النسبة الموضحة في الجدول أنا نسبة قرض أنساج نسبة تمويله للمشاريع اكبر من النسب الأخرى بنسبة 51.97% وهذا راجع لنفس أسباب السنة الماضية سنة 2015، زادت نسبة قرض التحدي ب25.68% حيث أصبحت في المرتبة الثانية بعدما كانت في الثالثة وذلك لان قرض كناك تراجع بنسبة قليلة تكاد لاتذكر بنسبة 15.09% وهذا راجع إلى وعي الفلاح.

- **الشكل:(2-2): نسب تمويل القروض لسنة 2016**

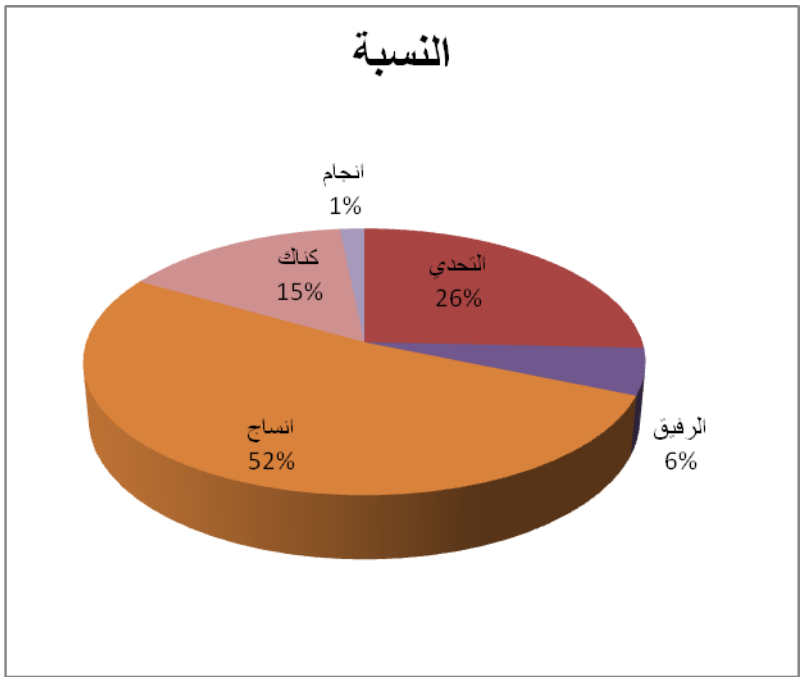

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Exce

اما في سنة 2016 فنرى ان نسبة انساج حافظت على نفس المستوى تقريبا مع انخفاض يكاد لا يذكر بينما قرض التحدي زاد بنسبة 25.68%وهذا راجع الى وعي الفلاحين لكون قرض التحدي قرض استثماري اي متوسط وطويل المدى اضافة الى ذلك يعتمد على مبالغ ضخمة تصل الى 10مليار سنتيم مع مدة سماح تصل الى 5 سنوات ومدة التسديد تصل الى 15 سنة، فيما تراجع قرض كناك بنسبة قليلة تكاد لاتذكر بنسبة 15%، وحافظ قرضي الرفيق وانجام على نفس النسبة وهذا راجع لنفس الاسباب المذكورة اعلاه.

الجدول رقم (2-3): أنواع القروض التي منحت من طرف مديرية بنك BADR لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ لسنة 2017

القروض	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة % من إجمالي المبالغ
التحدي	251	3769088553	%28.77
الرفيق	149	702690032	%5.36
انساج	2201	6882915000	%52.54
كناك	494	1727159000	%13.18
انجام	365	18954000	%0.14
المجموع	3460	13100806585	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة طرف من البنك

أما في سنة 2017 فنلاحظ ومن خلال الجدول تبين لنا أن قرض أنساج نسبة تمويله للمشاريع دائما اكبر من نسب القروض الأخرى وهذا راجع لنفس أسباب السنوات السابقة بسبة 52.24%، يليه قرض التحدي بنسبة 28.77% والتي تحتل المرتبة الثانية بعد قرض أنساج بتزايد مستمر وهذا لان قرض التحدي قرض استثمار طويل الأجل ومدته أيضا طويلة ومبالغ تمويله للمشاريع ضخمة بحسب الهكتار.

الشكل:(2-3): نسب تمويل القروض لسنة 2017

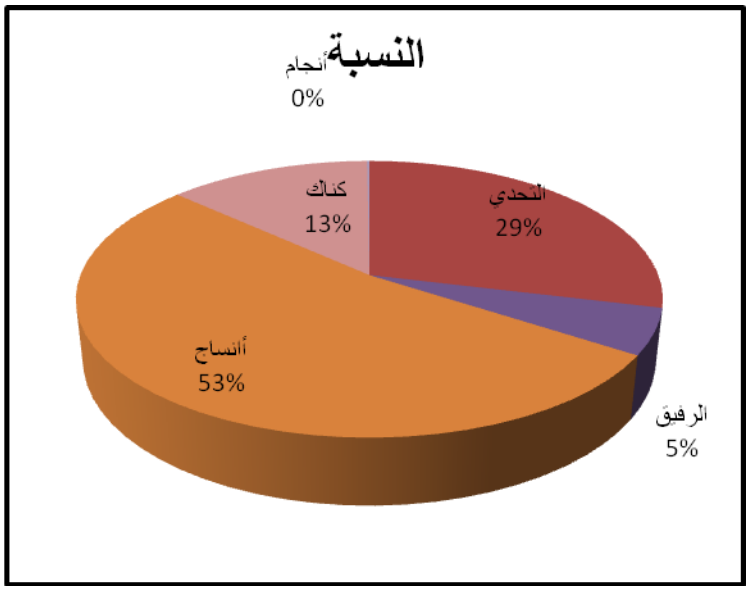

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Excel

في سنة 2017 نلاحظ ان قرض انساج حافظ على نفس المرتبة الاولى مع انخفاض طفيف بينما قرض التحدي في ارتفاع مستمر بنسبة 28.77% بينما باقي القروض بقيت في انخفاض مستمر لنفس اسباب السنوات السابقة.

2- دراسة القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب النشاط:

في هذا العنصر سيتم توضيح عدد المشاريع الممولة عن طريق قرضي الرفيق والتحدي.

2-1- النشاطات الممولة عن طريق قرض "الرفيق"

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض الرفيق للفلاحين في 2017/12/31

الجدول رقم (2-4): النشاطات الممولة عن طريق قرض " الرفيق"لسنة 2017.

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة % من إجمالي المبالغ
تربية الدواجن	2	527600000	%65.65
زراعة البطاطا + الخضروات	10	12901482	%1.60
زراعة القمح + الذرى + الشعير	76	263092078	%32.74
المجموع	88	803593560	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من البنك

من خلال دراستنا التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها قرض الرفيق لسنة 2017 ومن خلال النسب الموضحة في الجدول تبين لنا قرض الرفيق منح نسبة تمويل اكبر لنشاط تربية الدواجن مقارنة بالنشاطات الأخرى وهذا راجع لعدة أسباب منها أن هذا الأخير مصدر للغذاء وأكثر استهلاكا وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعاره وقت التسويق مما يدر على المربي بإرباح كبيرة، وهذا ما يدفع الفلاحين بالاستثمار في هذا النشاط.

الشكل:(2–4): نسب النشاطات الممولة عن طريق قرض الرفيق خلال 2017/12/31

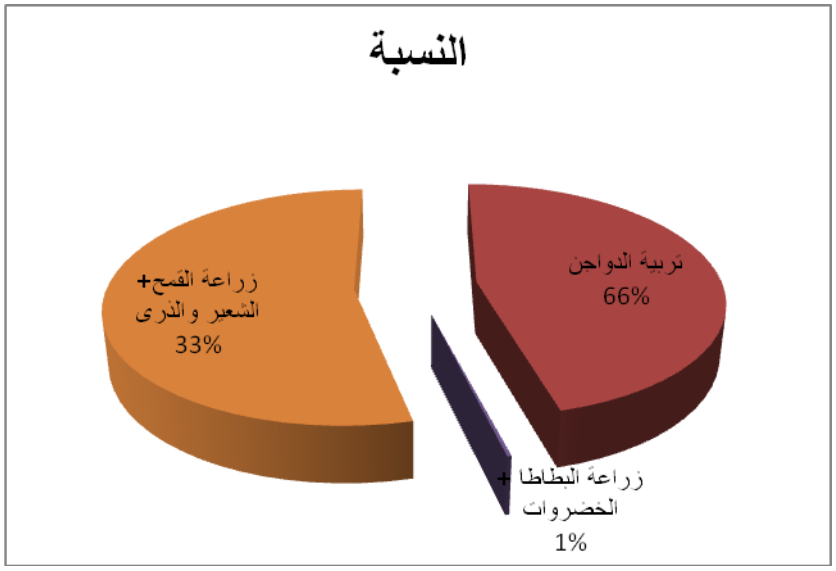

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Excel

نلاحظ من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها قرض الرفيق ان نشاط تربية الدواجن قدرت نسبته ب65.65%اي ما يقارب 66%، اما نشاط زراعة البطاطا والخضروات 1.60%، في حين ان نسبة زراعة القمح والشعير والذرى ما يقارب 33%.

مما سبق نستنتج أن قرض الرفيق منح نسبة تمويل اكبر لنشاط تربية الدواجن مقارنة بالنشاطات الأخرى وهذا راجع لعدة أسباب منها أن هذا الأخير مصدر للغذاء وأكثر استهلاكا وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعاره وقت التسويق مما يدر على المربي بإرباح كبيرة، وهذا ما يدفع الفلاحين بالاستثمار في هذا النشاط مثل ماهو موضح أعلاه.

2-2- النشاطات الممولة عن طريق قرض "التحدي":

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض التحدي للفلاحي في 2017/12/31

الجدول رقم (2-5): النشاطات الممولة عن طريق قرض "التحدي" لسنة 2017.

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة % من إجمالي المبالغ
التشجير (اشجار النخيل + شجر الزيتون)	59	519040297.7	%15.11
تربية الابقار والإبل	2	2699923	%0.079
زراعة البطاطا + الخضروات	99	609098887	%17.73
غرف التبريد	2	87240887	%2.54
الحبوب	69	2197622122	%63.96
تربية الدواجن	4	20265643.89	%0.59
المجموع	235	3435967761	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة طرف من البنك

من خلال دراستنا التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها قرض التحدي تبين لنا أن نشاط التشجير بلغت نسبته 15.11% ونشاط تربية الأبقار والإبل قدرت بسبته ب0.079% أما زراعة البطاطا والخضروات بنسبة 17.73%في حين أن غرف التبريد فبلغت نسبة 2.54% أما نشاط الحبوب وتربية الدواجن فبلغت على التوالي 63.96% و0.59%.

ومن خلال ماسبق نستنتج أن قرض التحدي منح نسبة تمويل اكبر لنشاط الحبوب مقارنة بنسب النشاطات الأخرى وهذا راجع إلى أن هذا الأخير يعد مصدر غذاء وأكثر استهلاكا كما أن زراعته سهلة وقليلة التلف وهذا ما أدى إلى الطلب عليه بكثرة.

الشكل:(2-5): نسب النشاطات الممولة عن طريق التحدي خلال 2017/12/31

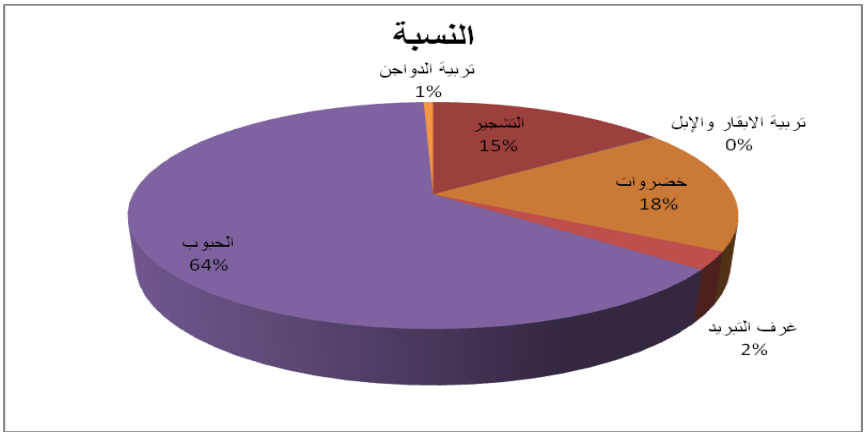

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Excel

من خلال التمثيل البياني والنسب الممثلة في الشكل اعلاه تبين لنا ان قرض التحدي منح نسبة تمويل اكبر لمشروع زراعة الحبوب بنسبة مايقرب 64% وهذا راجع لنفس أسباب التحليل أعلاه.

الجدول رقم (2–6): أنواع القروض التي منحت من طرف مديرية بنك BADR لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ لمدة ثلاث سنوات(2015–2017).

القرض	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة %	ترتيب كفاءة القرض
التحدي	566	8103665917	% 24.1	2
الرفيق	353	1822738059	% 5.42	4
انساج	6466	18176439000	% 54.07	1
كناك	1428	4988817000	% 14.84	3
انجام	1037	527756000	% 1.57	5
المجموع	**9850**	**33619415976**	% **100**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من البنك

من خلال دراستنا التي قمنا بها خلال 3سنوات من (2015 إلى 2017) الموضحة في الجدول تبين لنا أن قرض التحدي بلغت نسبته 24.1% وقرض الرفيق وصلت نسبته إلى 5.42%، أما قرض أنساج فبلغت نسبته 54.07% وقرض كناك 14.84%، في حين أن قرض أنجام بلغت نسبته 1.57%.

ومما سبق نستنتج أن قرض أنساج نسبة تمويله للمشاريع اكبر من نسبة تمويل القروض الأخرى وهذا راجع مثلما ذكرنا من قبل إلى عدة أسباب من بينا أن قرض أنساج مدعم من طرف الدولة وهو بدون فائدة ونسبة المستفيدين منه شباب، بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة في فترة الاستغلال والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة يليه في المرتبة الثانية قرض التحدي وهذا لان هذا الأخير قرض استثماري طويل المدى إضافة إلى ذلك يعتمد على مبالغ ضخمة تصل إلى 10مليار سنتيم مع مدة سماح تصل إلى 5 سنوات ومدة التسديد تصل إلى 15 سنة...، وعليه يمكن القول أن القروض الأكثر كفاءة في تمويل المشاريع الفلاحية هما قرضي أنساج والتحدي مثلما هو موضح الجدول.

الشكل:(2–6): نسب تمويل القطاع الفلاحي وترتيب كفاءة القرض لثلاث سنوات (2015–2017).

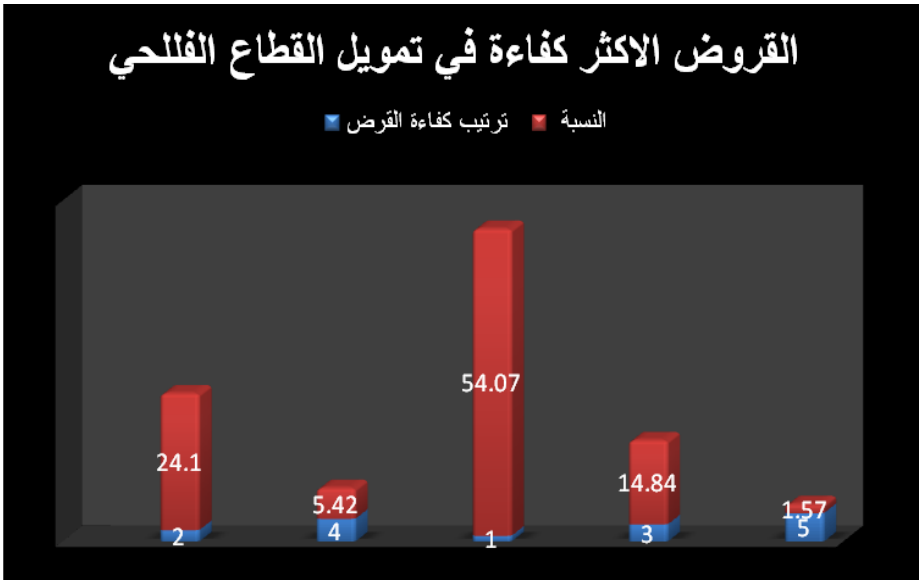

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Excel

من خلال دراستنا التي قمنا بها خلال 3سنوات من (2015 الى 2017) تبين لنا ان قرض التحدي بلغت نسبته 24.1% وقرض الرفيق وصلت نسبته الى 5.42%، اما قرض انساج فبلغت نسبته 54.07% وقرض كناك 14.84%، في حين أن قرض أنجام بلغت نسبته 1.57%.

ومما سبق نستنتج ان قرض انساج نسبة تمويله للمشاريع اكبر من نسبة تمويل القروض الاخرى وهذا راجع مثلما ذكرنا من قبل الى عدة أسباب من بينا ان قرض انساج مدعم من طرف الدولة وهو بدون فائدة ونسبة المستفيدين منه شباب، بالإضافة الى الاعفاء من الضريبة في فترة الاستغلال والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة يليه في المرتبة الثانية قرض التحدي وهذا لان هذا الاخير قرض استثماري طويل المدى اضافة الى ذلك يعتمد على مبالغ ضخمة تصل الى 10مليار سنتيم مع مدة سماح تصل الى 5 سنوات ومدة التسديد تصل الى 15 سنة...، وعليه يمكن القول ان القروض الاكثر كفاءة في تمويل المشاريع الفلاحية هما قرضي أنساج والتحدي مثلما هو موضح في الشكل.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعد المحرك الأساسي وذلك من خلال الدور الكبير الذي يمثله في بناء المؤسسات الفلاحية من خلال منحه مختلف القروض سواء قروض استثمارية مثل قرض "التحدي" واستغلالية مثل قرض "الرفيق"، والقروض التمويلية الأخرى مثل قرض"أبحام"، "أنساج"، "كناك"، التي تساعد في عملية التمويل في مختلف النشاطات وهذا ما جعل بنك "BADR" يعد المحرك الأساسي والفعال لزيادة كفاءة وتيرة النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يعد القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد وعليه عملت الدولة على دعمه بإتباع عدة سياسات تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث تطرقنا إلى آليات تمويله والتي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها هذا الأخير، لهذا وجب تفعيل وتوطيد العلاقة بين البنوك التجارية والقطاع الفلاحي، وهذا عن طريق تنسيق الجهود لتحديد الاحتياجات والمشاكل المتعلقة بالتمويل، حتى تلعب سياسة التمويل دورا محفزا في سير وتطور هذا القطاع؛ وعليه نستنتج أن أكفاء الطرق والإجراءات لتمويل القطاع الفلاحي تكمن في العمل على استكمال الإصلاحات البنكية وتحرير النشاط البنكي والمالي حتى يكتسب فعالية اكبر في تمويل الاستثمار الفلاحي الحقيقي.

- **إختبار الفرضيات:**

- يمر الفلاح أثناء حصوله على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة إجراءات من بين هاته الإجراءات ملف الحصول على القرض وهذا الملف ضروري حتى لايكون هناك تلاعب ويسري موضوع تقديم القرض بجدية ودون مخاطرة وأيضا من اجل التامين بإثباتات ملموسة الحصول على الوثائق ليس بالأمر الصعب ولا بالسهل وبالتالي هناك سهولة معتبرة في الحصول على تمويل للمشروع الفلاحي وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتنويع القروض من اجل ترغيب الفلاح وتحفيزه على اقتراض النوع الذي يتلاءم وقدراته البيئية والعملية ومن من أهم هذه القروض قرض"التحدي"، "أنساج"، "الرفيق"، "كناك" و"انجام"...وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية.
- تكمن أهمية التمويل في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لان نجاح المسير في اختيار التمويل المناسب الذي يحقق اكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي أكيد إلى نجاح ساسة التمويل المنتهجة وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.
- من خلال النسب المحصل عليها من إجمالي المبالغ عدد المشاريع الممولة لكل أنواع القروض يتضح لنا أن قرضي أنساج والتحدي هما أكفاء أنواع القروض الممنوحة خلال ثلاث سنوات المبينة في الجدول ص28، حيث أن الكفاءة تكون بالنسبة للبنك والفلاح في نفس الوقت وهذا راجع لعدة أسباب من بينها طول المدة وغيرها مثل ماهو موضح في التحليل أعلاه ص29، وهذا مايثبت صحة الفرضية الرابعة.

- **نتائج الدراسة:**

- هناك سهولة معتبرة في إجراءات التمويل في البنك؛
- هناك تنوع كبير في القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال ماهو موضح في الجداول السابقة لمدة 3 سنوات؛
- يعد التمويل احد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي؛

– قرضي أنساج والتحدي هما صيغ القروض الاكثر كفاءة في تمويل القطاع الفلاحي، وهذا بدليل ماهو موضح بالنسبة المئوية إجمالي المبالغ في الجدول والتمثيل البياني أعلاه.

- **التوصيات:**

بناءا على نتائج البحث فان التوصيات تمثلت فيما يلي:

– منح مختلف التسهيلات للفلاحين من طرف البنوك وذلك من خلال منح القروض، من اجل التوسع في القطاع الفلاحي وبالتالي التقليل من التبعية لقطاع واحد، قطاع المحروقات أي الثروة البترولية من خلال التنويع وهذا عن طريق استغلال وتمويل القطاع الفلاحي.

– اتباع التطورات العالمية في المجال البنكي لأجل اقتباس سياسات وتقنيات متطورة تسمح بترقية النشاط البنكي وتقديم افضل الخدمات، خاصة ماتعلق منها بالقطاع الفلاحي.

– تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل و التخفيف من تكاليف و أساليب منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي وذلك من اجل تسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية في الوقت المناسب.

– زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل البنوك، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة من اجل زيادة حجم الإنتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة فعاليتها في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

- **أفاق الدراسة:**

بالاطلاع على النتائج التي تم التوصل إليها وبالرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع تم ملاحظة مجموعة من المواضيع يمكن لباحثي الدفعات القادمة معالجتها مستقبلا منها:

– دور القروض الفلاحية في تحقيق النمو الاقتصادي؛

– دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي؛

– دراسة اثر الأزمات الاقتصادية والمالية على القطاع الفلاحي؛

– مقارنة طرق وأساليب تمويل القطاع الفلاحي بين الجزائر وعينة من الدول المجاورة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

– حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

– سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

- Slimane Bédrani, **L'agriculture Algérienne Depuis 1966,** OPU, Alger, 1981.

– علي محمود فارس وآخرون، **أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005 .

– كريم النشا شيبي، **صندوق النقد الدولي وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق بالجزائر**، واشنطن، 1998.

– محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، السكندرية، مصر، 1987.

- **البحوث الجامعية والمقابلات والملتقيات والأيام الدراسية والتقارير:**

– اليابس غقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009.

– بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 22/21نوفمبر، 2006.

– زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع ألفلاحي في الجزائر، (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،2015-201.

– طالبي بدر الدين، **صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، العدد 31 سنة 2015.

– منى محمد علي حامد، **اثر ضعف التمويل على تنمية القطاع الزراعي في ولاية البحر الأحمر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البحر الأحمر،2012.

– غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**،رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر -3-، لسنة 2012/2011.

– عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: **من الثروات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)**، المعهد الفلاحي للبحر الأبيض المتوسط، مانبليي، العدد22، 2003.

– مجدولين دهينه، **استراتيجيات تمويل القطاع ألفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة 5محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

– محمد أمي استيتيه، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأردن، 1999.

– دراسة هيشر احمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقا يد – تلمسان– (2016/2015).

- **Bouammar Bou alem, Le développement agricole dans les région sahariennes, thèse pour l'obtention d'un diplôme de Doctorat, en sciences économique, Université Kasdi Mer bah –Ouargla-, 2008-2009.**

- **Zenkhri Salah, L'agriculture saharienne ; Du system oasien traditionnel à L'établissement d'une conception d'économie de marché et de développement durable, thèse de Doctorat, en sciences agronomiques, Université Abdelhamid iben badis –Mostaganem-,2016-2017.**

- **مواقع الانترنت**

- http://encyclopediamarwaniyeh.blogspot.com/2016/02/blog-post_9.html
- https://sites.google.com/site/bouibia/agr
- www.minagri.dz

- **المقابلات الشفوية:**

– يحي حقيقة، مسؤول مساعد قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– سامية منصر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

قائمة الملاحق

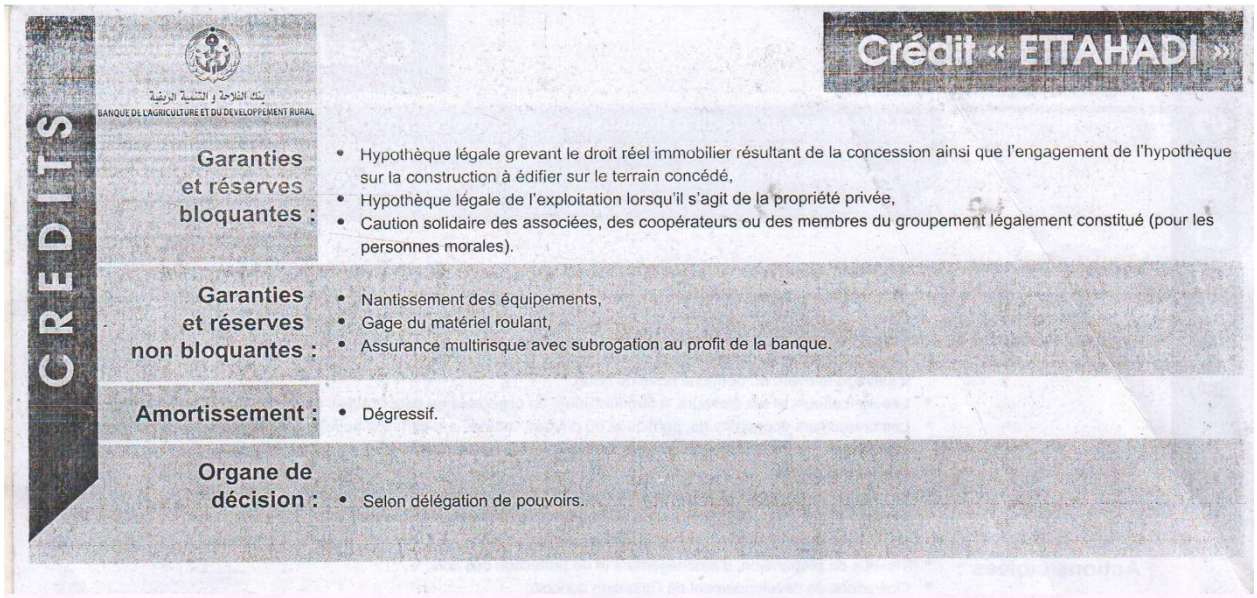

Etat ***Cumulatif par activité***

**** A/S de Suivi du Crédit "ETTAHADI "***

31/12/2015

Activité Financée	Nbre de dossiers	Montant accordé	Montant utilisé	Montant remboursé
AVICULTURE	3	14 475 643,89	2 020 185,15	-
ARBORICULURE	14	110 746 495,12	26 800 364,89	-
CERIALICULTURE	19	757 796 033,00	428 051 244,64	-
ELEVAGE BOVIN	2	2 699 923,00	899 923,00	-
ELEVAGE OVIN	7	19 997 398,00	14 003 258,00	-
MARAICHAGE	67	327 248 017,98	156 062 525,97	-
ETREPOSAGE FRIGORIFIQUE	2	87 240 887,00	86 339 452,26	-
MATERIEL AGRICOLE	2	3 600 000,00	-	-
AUTRES ACTIVITES	3	197 992 463,00	52 279 344,00	-
TOTAL	119	1 521 796 860,99	766 456 297,91	-

B.A.D.R
GRE OUARGLA 030

Situations mensuelles cumulatives
Dispositif "R'FIG" par Activité
AU 31 Décembre 2015

WILAYA DE OUARGLA

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	13	82 593 300	56 526 550
Pomme de terre			
Autres maraichages	28	42 943 483	26 266 108
Aviculture			
Arboriculture	4	280 000 000	262 100 000
Elevages bovins latiers			
Autres élevages (à préciser)			
Ovins (Aliments)	2	1 658 800	758 800
Camelins (Aliments)	2	4 474 200	4 264 556
Chèvres (Aliments)	1	16 091 200	16 091 200
Poulet de chair	6	10 222 550	8 534 200

WILAYA DE TAMANRASSET

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	11	20 889 600	10 214 480
Pomme de terre	9	11 501 482	7 676 870
Autres maraichages	2	15 415 800	3 415 800
Aviculture	1	3 279 000	
Arboriculture			
Elevages bovins latiers			
Autres élevages(à préciser)			
(Poulet de chair)	4	4 027 300	3 845 300

WILAYA DE ILLIZI

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture			
Pomme de terre	1	3 748 500,00	3 748 500,00
Autres maraichages	2	3 769 140,00	3 769 140,00
Aviculture			
Arboriculture			
Elevages bovins latiers			
Autres élevages (à préciser)			

GRE 030 OUARGLA

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	24	103 482 900	66 741 030
Pomme de terre	10	15 249 982	11 425 370
Autres maraichages	32	62 128 423	33 451 048
Aviculture	1	3 279 000	-
Arboriculture	4	280 000 000	262 100 000
Elevages bovins latiers	-	-	-
Autres élevages (à préciser)			
Ovins (Aliments)	2	1 658 800	758 800
Camelins (Aliments)	2	4 474 200	4 264 556
Chèvres (Aliments)	1	16 091 200	16 091 200
Poulet de chair	10	14 249 850	12 379 500
TOTAL	86	500 614 355	407 211 504

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDE DU FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE
DISPOSITIF ANSEJ
SITUATION ARRETEE AU 31/12/2015

CONSOLIDE G.R.E. 030

(en nombre)

					Agriculture			
RUBRIQUE	Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
Favorables	1 659	73	78	92	204	16	-	2 122
Défavorables	714	51	12	39	98	-	-	914

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apport promoteur	PNR (ANSEJ)	Nbre projets retenus	Cout des projets	Crédits Octroyés	nombre d'emplois
3 036	-	437 527	2 212 537	2 122	8 250 870	5 600 806	4 858

Cout du projet = Crédit+ PNR+Apport

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	Remb effectués	Mouv. confiés
3 620 861	703 935	-

(En milliers DA)

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités				Agriculture			
Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
307 827	26 833	27 311	6 760	9 045	-	-	377 776

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDE DU FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE

DISPOSITIF CNAC

SITUATION ARRETEE AU 31/12/2015

CONSOLIDE G.R.E 030

(en nombre)

					Agriculture			
RUBRIQUE	Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
Favorables	316	24	15	24	62	16	-	457
Défavorables	47	4	-	1	55	-	-	107

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apport promoteur	PNR (CNAC)	Nbre projets Favorables	Cout des projets	Crédits Octroyés	Création d'emplois
564	-	44 007	540 379	457	2 079 787	1 610 565	1 006

Cout du projet = Crédit+ PNR+Apport

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	Remb effectués	Mouv. confiés	Encours	Mouv. confiés
901 559	30 006	385 765	0	112 452

(En milliers DA)

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités				Agriculture			
Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
11 250	3 951	1 312	-	-	-	-	16 513

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDEE FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE
Dispositif ANGEM
SITUATION ARRETEE AU 31/12/2015

CONSOLIDE G.R.E 030

(En nombre)

RUBRIQUE	Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
					Prest/Services	Production		
Favorables	240	-	2	51	15	9	-	325
Défavorables	4	-	-	-	11	1	-	16

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apport promoteur	PNR (ANGEM)	Nbre projets Favorables	Cout des projets	Crédits Octroyés	Création d'emplois
331	-	3 174	66 731	325	226 423	161 967	592

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	Remb effectués	Mouv. confiés
37 318	2 411	11 586

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités

Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
				Prest/Services	Production		
3 252	-	-	14	221	-	-	3 487

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI »

Définition :

ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués,
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Actions ciblées :
- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.

- ***Personnes morales :***

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
- Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
- Copie certifiée conforme des statuts,
- Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
- Registre de commerce,
- Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage **à définir** du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :

- CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.

- CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
  - 3% la 8ème et la 9ème année.
  - A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

1

.../...

Etat ***Cumulatif par activité***

* A/S de Suivi du Crédit "ETTAHADI "

31/12/2016

Activité Financée	Nbre de dossiers	Montant accordé	Montant utilisé	Montant remboursé
AVICULTURE	4	20 265 643,89	2 020 185,15	-
ARBORICULURE	51	463 577 210,99	107 136 248,57	-
CERIALICULTURE	42	1 477 049 600,18	784 937 411,83	-
ELEVAGE BOVIN	2	2 699 923,00	899 923,00	-
ELEVAGE OVIN	8	21 761 398,00	14 003 258,00	-
MARAICHAGE	81	439 916 445,98	191 876 476,14	-
ETREPOSAGE FRIGORIFIQUE	2	87 240 887,00	86 339 452,26	-
MATERIEL AGRICOLE	2	3 600 000,00	-	-
AUTRES ACTIVITES	4	296 669 394,00	144 942 928,60	-
TOTAL	196	2 812 780 503,04	1 332 155 883,55	-

B.A.D.R
GRE OUARGLA 030

Situations mensuelles cumulatives
Dispositif "R'FIG" par Activité
AU 31 Decembre 2016

WILAYA DE OUARGLA

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	37	167 631 118	158 771 103
Pomme de terre			
Autres maraichages	30	44 687 982	28 631 608
Aviculture			
Arboriculture	5	300 000 000	282 100 000
Elevages bovins latiers			
Autres élevages (à préciser)			
Ovins (Aliments)	2	1 658 800	758 800
Camelins (Aliments)	2	4 474 200	4 264 556
Chèvres (Aliments)	1	16 091 200	16 091 200
Poulet de chair	7	11 227 550	8 534 200

WILAYA DE TAMANRASSET

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	14	29 924 600	13 850 969
Pomme de terre	9	11 501 482	7 676 870
Autres maraichages	2	15 415 800	3 415 800
Aviculture	2	5 276 000	
Arboriculture			
Elevages bovins latiers			
Autres élevages(à préciser) (Poulet de chair)	4	4 027 300	3 845 300

WILAYA DE ILLIZI

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture			
Pomme de terre			
Autres maraichages	3	7 517 640,00	7 517 640,00
Aviculture			
Arboriculture			
Elevages bovins latiers			
Autres élevages (à préciser)			

GRE 030 OUARGLA

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	51	197 555 718	172 622 072
Pomme de terre	9	11 501 482	7 676 870
Autres maraichages	35	67 621 422	39 565 048
Aviculture	2	5 276 000	-
Arboriculture	5	300 000 000	282 100 000
Elevages bovins latiers	-	-	-
Autres élevages (à préciser)			
Ovins (Aliments)	2	1 658 800	758 800
Camelins (Aliments)	2	4 474 200	4 264 556
Chèvres (Aliments)	1	16 091 200	16 091 200
Poulet de chair	11	15 254 850	12 379 500
TOTAL	118	619 433 672	535 458 046

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDE DU FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE
DISPOSITIF ANSEJ
SITUATION ARRETEE AU 31/12/2016

CONSOLIDE G.R.E. 030

(en nombre)

					Agriculture			
RUBRIQUE	Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
Favorables	1 669	73	79	92	214	16	-	2 143
Défavorables	714	51	12	39	98	-	-	914

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apport promoteur	PNR (ANSEJ)	Nbre projets retenus	Cout des projets	Crédits Octroyés	nombre d'emplois
3 057	-	440 097	2 253 040	2 137	8 385 855	5 692 718	4 908

Cout du projet = Crédit+ PNR+Apport

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	Remb effectués	Mouv. confiés
3 620 861	703 935	-

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités

(En milliers DA)

				Agriculture			
Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
307 827	26 833	27 311	6 760	9 045	-	-	377 776

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDE DU FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE

DISPOSITIF CNAC

SITUATION ARRETEE AU 31/12/2016

CONSOLIDE G.R.E 030

(en nombre)

					Agriculture			
RUBRIQUE	Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
Favorables	325	24	16	24	72	16	-	477
Défavorables	47	4	-	1	55	-	-	107

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apport promoteur	PNR (CNAC)	Nbre projets Favorables	Cout des projets	Crédits Octroyés	Création d'emplois
584	-	46 697	557 028	477	2 138 502	1 653 093	1 043

Cout du projet = Crédit+ PNR+Apport

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	Remb effectués	Mouv. confiés	Encours	Mouv. confiés
916 122	33 630	395 225	0	112 719

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités

(En milliers DA)

				Agriculture			
Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
12 568	2 648	1 312	-	-	-	-	16 528

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDEE FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE
Dispositif ANGEM
SITUATION ARRETEE AU 31/12/2016

CONSOLIDE G.R.E 030

(En nombre)

					Agriculture			
RUBRIQUE	Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
Favorables	250	-	2	55	15	9	-	347
Défavorables	4	-	-	-	11	1	-	16

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apport promoteur	PNR (ANGEM)	Nbre projets Favorables	Cout des projets	Crédits Octroyés	Création d'emplois
353	-	3 370	72 660	347	246 830	176 249	646

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	Remb effectués	Mouv. confiés
40 116	2 805	13 034

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités

				Agriculture			
Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Prest/Services	Production	Pêche	Total
3 252	-	-	14	221	-	-	3 487

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « R'FIG »

Définition :

Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
- Unités de services agricoles,
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation,
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

Actions ciblées :
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins …), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux…).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG.

Montant du prêt :
- Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDEE FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE
Dispositif ANGEM
SITUATION ARRETEE AU ~~30/09/2017~~ 31/12/2017

CONSOLIDE G.R.E 030

(En nombre)

RUBRIQUE	Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
					Prest/Services	Production		
Favorables	255	-	2	55	20	9	-	369
Défavorables	4	-	-	-	11	1	-	16

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apport promoteur	PNR (ANGEM)	Nbre projets Favorables	Cout des projets	Crédits Octroyés	Création d'emplois
375	-	3 563	78 202	369	265 856	189 540	684

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	Remb effectués	Mouv. confiés
40 116	2 805	13 034

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités

Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
				Prest/Services	Production		
2 539	763	-	14	221	-	-	3 537

* A/S de Suivi du Crédit "ETTAHADI "

31/12/2017

Activité Financée	Nbre de dossiers	Montant accordé	Montant utilisé	Montant remboursé
AVICULTURE	4	20 265 643,89	2 020 185,15	28 560,54
ARBORICULURE	59	519 040 297,69	107 136 248,57	244 570,56
CERIALICULTURE	69	2 197 622 122,44	844 567 108,67	5 708 645,69
ELEVAGE BOVIN	2	2 699 923,00	899 923,00	184 871,24
ELEVAGE OVIN	9	27 659 398,00	14 003 258,00	506 456,13
MARAICHAGE	99	609 098 886,98	210 419 476,13	5 217 825,79
ETREPOSAGE FRIGORIFIQUE	2	87 240 887,00	86 339 452,26	23 400,00
MATERIEL AGRICOLE	2	3 600 000,00	-	-
AUTRES ACTIVITES	5	301 861 394,00	144 942 928,40	-
TOTAL	251	3 769 088 553,00	1 410 328 580,18	11 914 329,95

B.A.D.R
GRE OUARGLA 030

Situations mensuelles cumulatives
Dispositif "R'FIG" par Activité
AU 31 Décembre 2017

WILAYA DE OUARGLA

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	57	223 160 118	162 922 103
Pomme de terre			
Autres maraichages	33	56 154 982	38 641 608
Aviculture			
Arboriculture	5	300 000 000	282 100 000
Elevages bovins latiers			
Autres élevages (à préciser)			
Ovins (Aliments)	2	1 658 800	758 800
Camelins (Aliments)	2	4 474 200	4 264 556
Chèvres (Aliments)	1	16 091 200	16 091 200
Poulet de chair	9	16 080 550	8 534 200

WILAYA DE TAMANRASSET

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	19	39 931 960	13 850 969
Pomme de terre	10	12 901 482	7 676 870
Autres maraichages	2	15 415 800	3 415 800
Aviculture	2	5 276 000	
Arboriculture			
Elevages bovins latiers			
Autres élevages(à préciser) (Poulet de chair)	4	4 027 300	3 845 300

WILAYA DE ILLIZI

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture			
Pomme de terre			
Autres maraichages	3	7 517 640,00	7 517 640,00
Aviculture			
Arboriculture			
Elevages bovins latiers			
Autres élevages (à préciser)			

GRE 030 OUARGLA

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE
Céréaliculture	76	263 092 078	176 773 072
Pomme de terre	10	12 901 482	7 676 870
Autres maraichages	38	79 088 422	49 575 048
Aviculture	2	5 276 000	-
Arboriculture	5	300 000 000	282 100 000
Elevages bovins latiers	-	-	-
Autres élevages (à préciser)			
Ovins (Aliments)	2	1 658 800	758 800
Camelins (Aliments)	2	4 474 200	4 264 556
Chèvres (Aliments)	1	16 091 200	16 091 200
Poulet de chair	13	20 107 850	12 379 500
TOTAL	149	702 690 032	549 619 046

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDE DU FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE
DISPOSITIF ANSEJ
SITUATION ARRETEE AU ~~30/09/2017~~ 31/12/2017

CONSOLIDE G.R.E. 030

(en nombre)

RUBRIQUE	Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
					Prest/Services	Production		
Favorables	1 681	73	79	92	260	16	-	2 201
Défavorables	714	51	12	39	98	-	-	914

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apport promoteur	PNR (ANSEJ)	Nbre projets retenus	Cout des projets	Crédits Octroyés	nombre d'emplois
3 115	-	713 084	2 632 200	2 178	10 228 199	6 882 915	5 071

Cout du projet = Crédit+ PNR+Apport

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	Remb effectués	Mouv. confiés
3 620 861	703 935	-

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités (En milliers DA)

Serv. Divers	BTP	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
				Prest/Services	Production		
446 571	26 833	27 311	6 760	27 570	-	-	535 045

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

G.R.E OUARGLA / ILLIZI / TAMANRASSET "030"

ETAT MENSUEL CONSOLIDE DU FINANCEMENT DE LA MICRO-ENTREPRISE

DISPOSITIF CNAC

SITUATION ARRETEE AU ~~30/09/2017~~ 31/12/2017

CONSOLIDE G.R.E 030

(en nombre)

					Agriculture			
RUBRIQUE	*Serv. Divers*	*BTP*	*Industrie*	*Artisanat*	*Prest/Services*	*Production*	*Pêche*	*Total*
Favorables	328	24	16	24	86	16	-	494
Défavorables	47	4	-	1	55	-	-	107

(En milliers DA)

Nbre dossiers déposés	*En cours d'étude*	*Apport promoteur*	*PNR (CNAC)*	*Nbre projets Favorables*	*Cout des projets*	*Crédits Octroyés*	*Création d'emplois*
601	-	48 571	1 332 757	494	2 232 517	1 725 159	1 089

Cout du projet = Crédit+ PNR+Apport

(En milliers DA)

Utilisations (BADR)	*Remb effectués*	*Mouv. confiés*	*Encours*	*Mouv. confiés*
916 122	33 630	395 225	0	112 719

Situation consolidée des impayés par secteur d'activités

(En milliers DA)

				Agriculture			
Serv. Divers	*BTP*	*Industrie*	*Artisanat*	*Prest/Services*	*Production*	*Pêche*	*Total*
57 466	2 648	1 312	-	3 533	-	-	64 959

CREDITS

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « ANSEJ »

Définition :

Le dispositif de financement ANSEJ est un crédit à long terme destiné à financer, à hauteur de 70%, la réalisation de projets dans le cadre du programme de l'emploi de jeunes de l'Etat

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 19 à 35 ans.
- Le gérant peut avoir 40 ans s'il crée 02 emplois.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para-agricole et agro-alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité » :**

Demande de financement/ Acte de naissance/ Certificat de résidence/ Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire/ Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée/ Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement établie par l'ANSEJ/ Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser.

- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds » :**

Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession ou bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires/ Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…)/ Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale/ Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale/ Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANSEJ, valable pour toutes les parties à l'exception des activités sédentaires/ Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré)/ Copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension/ Copies des factures pro-forma ou devis actualisés s'il y'a lieu/ Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-15 : CLT Micro-entreprise Privée 1 - 12-16 : CLT Micro-entreprise Privée 2
- CLT Agricole : 02-15 : CLT Micro-entreprise Agricole 1 - 02-16 : CLT Micro-entreprise Agricole 2

Série du prêt :
- 355 : Crédit à long terme Emploi de Jeunes.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Montant maximum du prêt : 10.000.000 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- 03 ans pour le capital.
- 01 an pour les intérêts.

Durée du prêt :
- 8 ans.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA.
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- 100 % de bonification.
- Taux d'intérêt bonifié : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billets à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la Centrale des Risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

(3)

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « CNAC »

Définition :

Le dispositif de financement est un crédit à long terme destiné à financer à hauteur de 70 % la création ou l'extension de micro entreprises.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 30 à 50 ans.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité » :**
  - Demande de financement adressée à la banque, établie par le chômeur promoteur,
  - Extrait d'acte de naissance n°12 (ou n°14 pour les présumés),
  - Attestation de résidence,
  - Copie légalisée du diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation, ou tout autre document attestant d'un savoir- faire,
  - Copie légalisée de la carte nationale d'identité,
  - Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par la CNAC,
  - Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement ou d'agencements à réaliser.
- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds » :**
  - Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires,
  - Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
  - Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
  - Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale,
  - Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par la CNAC, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
  - Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré),
  - Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
  - Une copie des factures pro- forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
  - Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-17 : CLT CNAC non agricole 1 - 12-18 : CLT CNAC non agricole 2.
- CLT Agricole : 02-17 : CLT CNAC agricole 1 - 02-18 : CLT CNAC agricole 2.

Série du prêt :
- 355 : CLT Emploi de jeune.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000 DA.

Montant du PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (deux ans renouvelable ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion au fonds de caution mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements financés/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant financé/ Certificat de vétérinaire pour les activités d'élevage,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CREDIT

Définition :

Le dispositif de financement ANGEM vise la création d'activités de production de biens et services, y compris à domicile, par l'acquisition de petits matériels et de la matière première de démarrage afin de permettre une intégration sociale et économique des populations cibles.

Secteur :	• Micro entreprise.
Population concernée :	• 18 ans et plus.
Actions ciblées :	• Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).
Dossier à fournir :	• Demande de financement, • Acte de naissance + Certificat de résidence, • Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire, • Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée, • Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par l'ANGEM, • Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro forma et/ou devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser, • Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location), • Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…), • Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale, • Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale, • Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANGEM, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires, • Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire « le paiement de la cotisation au Fc interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré », • Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extensic • Une copie des factures pro forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu, • Les justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :	• CLT : 12-19 : CLT ANGEM secteur privé. • CLT Agricole : 02-19 : CLT ANGEM secteur agricole.
Série du prêt :	• 298 : Crédit ANGEM.
Montant du prêt :	• 70% du coût de l'investissement, • Coût maximum de l'investissement : 1.000.000,00 DA.
Montant du prêt non rémunéré PNR :	• 29 % du coût de l'investissement.
Type/ durée du différé :	• Capital : 03 ans. • Intérêts : 01 an.
Durée du prêt :	• 08 ans maximum.
Date limite d'utilisation :	• 12 mois renouvelables.
Apport personnel :	• 1 % du coût de l'investissement.
Taux de bonification/ Taux d'intérêt :	• Bonification : 100%. • Intérêt : 0%.
Garanties et réserves bloquantes :	• Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acqu Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPMAR/ Bail de location (02 renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local. • Réception du PNR/ Adhésion au Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéa du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.
Garanties et réserves non bloquantes :	• Nantissement des équipements, • Hypothèque maritime, • Gage du matériel roulant, • Souscription DPAMR.
Amortissement :	• Dégressif.
Organe de décision :	• Selon délégation de pouvoirs.

5

Fiche Produit BADR — Version « 0 » — Octobre

الفهـــــرس

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	III
كلمة شكر	IV
ملخص البحث	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للقطاع الفلاحي و آليات تمويله	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول اليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي	**3**
المطلب الأول: الية وكيفية منح القروض من قبل البنوك التجارية	**3**
الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية	**3**
الفرع الثاني: القروض البنكية	**4**
المطلب الثاني: ماهية التمويل الفلاحي	**5**
الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي	**5**
الفرع الثاني: مصادر التمويل الفلاحي	**6**
الفرع الثالث: طرق وإجراءات التمويل	**7**
أولا: اهمية التمويل	**8**
ثانيا: انواع التمويل	**8**
ثالثا: اهداف التمويل الفلاحي	**9**
الفرع الثالث: سياسات تمويل القطاع الفلاحي ومخاطره	**9**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية	**11**
المطلب الأول: تحليل الدراسات السابقة	**11**
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	**16**
خلاصة الفصل الاول	**17**

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-ورقلة-	
المبحث الأول: اسلوب وأدوات الدراسة	**19**
المطلب الأول: اختيار مجتمع الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة	**19**
المطلب الثاني: أساليب ومصادر جمع المعلومات خدمة والأدوات المستخدمة	**19**
المبحث الثاني: دراسة التمويل المقدم للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها	**20**
المطلب الأول: تقديم لأهم أنواع القروض المقدمة من طرف بنك "بدر"	**20**
المطلب الثاني: عرض وتحليل القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ورقلة– (2015-2017)	**22**
خلاصة الفصل الثاني	**31**
الخاتمة	**33**
قائمة المراجع	**36**
قائمة الملاحق	**39**